

جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق ومراقبة تسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

عنوان المذكرة:

دور التدقيق الداخلي في كفاءة نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة: بنك الخارجي الجزائري - مستغانم-

مقدمة من طرف الطالبتين:

-بن عيسى فتيحة اكرام

-دندن خديجة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	قوديج جمال تركي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	تفالي بن يونس	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	دحمان احمد	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله شكرا, وفقنتني ربي لانجاز هذا العمل لك الحمد دائما وأبدا.

اللهم صلي وسلم و بارك على جميع الأمة الإسلامية, سيدنا وحبينا
محمد و على اله و أصحابه أجمعين.

ثم الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف تفالي بن يونس.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

و كذلك قسم المحاسبة لوكالة البنك الخارجي الجزائري .

إكرام

الاهداء

وجد الانسان على وجه البسيطة ولم يعيش بمعزل عن باقي البشر, وفي جميع مراحل الحياة يوجد أناس يستحقون منا الشكر , و أولى الناس بالشكر هما الابوان لما لهما الفضل ما يبلغ عنان السماء , فوجودهما سبب للنجاة و الفلاح في الدنيا و الآخرة .

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير , فلقد كان له الفضل الاول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره .

الى من وضعتني على طرق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية) أطال الله في عمرها.

الى اخوتي ,من كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات و الصعاب فلقد كانوا بمثابة العضد و السند في سبيل استكمال البحث .

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الاكبر في مساندي ومدي بالمعلومات القيمة خصوصا مؤطري أستاذ تفالي بن يونس الذي لم يبخل علي بمد العون .

الى رفيفات دربي اكرام ,عزيزة, مريم, روميساء, رشا.

الى زملائي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير دفعة 2023-2024

إكرام

شكرو تقدير

الحمد لله شكرا، وفقنتي ربي لانجاز هذا العمل لك الحمد دائما وأبدا.

اللهم صلي وسلم وبارك على جميع الأمة الإسلامية, سيدنا وحبينا
محمد و على اله و أصحابه أجمعين.

ثم الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف توالي بن يونس.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

و كذلك قسم المحاسبة لوكاله البنك الخارجي الجزائري.

خديجة

الإهداء

وجد الانسان على وجه البسيطة ولم يعيش بمعزل عن باقي البشر, وفي جميع
مراحل الحياة يوجد أناس يستحقون منا الشكر , و أولى الناس بالشكر هما
الابوان لما لهما الفضل ما يبلغ عنان السماء , فوجودهما سبب للنجاة و
الفلاح في الدنيا و الآخرة .

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير , فلقد كان له الفضل الاول في
بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره .

الى من وضعتني على طرق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية)
أطال الله في عمرها.

الى اخوتي , من كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات و الصعاب فلقد كانوا
بمثابة العضد و السند في سبيل استكمال البحث .

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الاكبر في مسانذتي ومدي
بالمعلومات القيمة خصوصا مؤطري أستاذ تفالي بن يونس الذي لم يبخل
علي بمد العون .

الى رفيقات دربي.

الى زملائي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير دفعة 2022-2023

خديجة

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ	فهرس المحتويات
ب	قائمة الأشكال و الجداول و المختصرات و الملاحق
1	المقدمة العامة
3	الجانب النظري
3	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي
4	مقدمة الفصل الأول
5	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي
5	المطلب الأول: نشأة التدقيق الداخلي
7	المطلب الثاني: تعريف التدقيق الداخلي
8	المطلب الثالث: أنواع ومراحل التدقيق الداخلي
12	المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي
12	المطلب الأول: مفهوم معايير التدقيق الداخلي
13	المطلب الثاني: أنواع معايير التدقيق الداخلي
16	المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ومهنته
16	المطلب الأول: خدمات التدقيق الداخلي
17	المطلب الثاني: الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي
19	المطلب الثالث: عملية ومنهجية التدقيق الداخلي
23	خلاصة الفصل الأول
24	الفصل الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي
24	مقدمة الفصل الثاني
25	المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية
26	المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية
29	المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية
31	المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية
34	المبحث الثاني: أساسيات النظام الرقابة الداخلية
36	المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية
38	المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية
42	المطلب الثالث: مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية
50	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
50	المطلب الأول: علاقة نظام رقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي
53	المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

53	المطلب الثالث: معايير النظام الرقابة الداخلية
58	خلاصة الفصل الثاني
59	الجانب التطبيقي
59	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
60	مقدمة الفصل الثالث
61	المبحث الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري
61	المطلب الأول: تعريف بنك الخارجي الجزائري
61	المطلب الثاني: وظائف ومهام البنك الخارجي الجزائري
62	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري
63	المبحث الثاني: وكالة مستغانم نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام مصالحها
63	المطلب الأول: تعريف ونشأة وكالة مستغانم
64	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم
64	المطلب الثالث: مهام كل مصلحة لوكالة مستغانم
67	المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ونظام رقابة الداخلية في البنك
68	المطلب الأول : اكتشاف الأخطاء المرتبكة ومعالجتها
72	المطلب الثاني: حدود الدراسة
73	خلاصة الفصل الثالث
74	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع

قائمة الأشكال و الجداول و المختصرات و الملاحق :

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التدقيق الداخلي	18
2-1	عناصر ورقة التغطية	11
3-1	ورقة إظهار وتحليل المشكل	11
1-2	خصائص نظام الرقابة الداخلية	30
2-2	مكونات نظام الرقابة الداخلية	43
3-2	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	49
3-2	معايير نظام الرقابة الداخلية	57

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1-1	المخاطر	20
1-2	مكونات الرقابة الداخلية	37-36
2-2	أوجه الاختلاف بين نظام الرقابة المحاسبية والإدارية	40
1-3	علاقة تدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	52

قائمة المختصرات باللغة العربية:

الكلمة	المختصر
الصفحة	ص
أوراق مالية	أم

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

المختصر	الكلمة
IIA	Institute of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين
IFAC	Institut français de l'audit et du contrôle internes المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations لجنة المنظمات الراعية

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحق	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	62
2	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم	64
3	سيرورة الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي للبنك	67
4	رقابة مصلحة لمصلحة أخرى	68

المقدمة العامة

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم عدة تطورات في جميع المجالات، من بينها المجال الاقتصادي فهو يعتبر الركيزة الأساسية لتطوير البلد، كذلك يساعد على تحقيق الكفاءة الاجتماعية في أي دولة ما، حيث ترك هذا التطور أثر كبير على مؤسسات المالية والاقتصادية، بالأخص على الإنتاج والتوزيع، التجارة، الاستهلاك، الخدمات، فلقد حدث تغير وتطور واسع في أساليب الإدارة واتخاذ القرارات، لذلك فلا بد من وجود مجموعة من الوسائل والطرق والقواعد لتنظيم وتسيير الإدارة بشكل جيد وفعال، أساسها نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

كما أن هناك الكثير من التطورات التي طرأت على التدقيق الداخلي سواء من حيث النطاق أو الاستقلالية أو التبعية التنظيمية أو المعايير العامة، و ظهور ما يسمى بلجنة التدقيق الداخلي ودور المدقق الداخلي ومسؤولياته أمامها ومسؤولية هذه اللجنة أمام مجلس الإدارة والمساهمين وغير ذلك من التطورات أعطى هذه الوظيفة أبعاد جديدة وجعلها منارة للبحث والدراسة. ولأنك أن التطور في نطاق وأهداف التدقيق الداخلي يتطلب تطور موازياً في السلطات والصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي والتي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق ويتعاون مع جميع العاملين بالمؤسسة.

كما يتدخل المدقق الداخلي لإبداء رأيه واقتراح التصحيحات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية هذا حتى تصل المؤسسة إلى تحقيق رقابة تامة وشاملة تمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة. وفي ظل هذا المحيط الرقابي تظهر وظيفة التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة داخل المؤسسة مهمتها الأساسية تقييم فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية وتقديم الاقتراحات من خلال اجتهادات يميزها مجال واسع للبحث هدفه العمل على التحسين والتطور والمساعدة على بلوغ الأهداف.

ومنه نطرح الإشكالية العامة للبحث:

ما مدى تأثير التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التدقيق الداخلي؟

- فيما يتمثل نظام الرقابة الداخلية؟

- ما علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية؟

الفرضيات:

يمكن ذكر إجابة مؤقتة عن الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل و موضوعي يقدم أسلوب منهجي منظم لتحقيق أهداف المؤسسة.

- نظام الرقابة الداخلية: هو مجموعة من العمليات التي تتبعها المؤسسة بهدف التقليل من المخاطر.

- علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية: يتحقق التدقيق الداخلي من أن الإجراءات الخاصة

بنظام الرقابة الداخلية مطبقة.

أهمية وأهداف البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

--أهمية موضوع التدقيق الداخلي باعتباره الركيزة الأساسية للمؤسسة.

-أهمية موضوع نظام الرقابة الداخلية ومكانته في حفاظ و ضمان استمرارية المؤسسة.

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

-التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة .

-تبيان العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية .

دوافع اختيار الموضوع:

-الموضوع ضمن التخصص .

-الرغبة الشخصية في أكثر معرفة على هذا الموضوع.

-تهاون المؤسسات في تطبيق نظام الرقابة الداخلية وكذلك غياب التدقيق الداخلي .

منهج وتقسيمات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يلائم عرض هذا الموضوع ,من خلال الإجابة على الإشكالية

المطروحة و وصف الوقائع.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول , الفصل الأول خصص لدراسة موضوع التدقيق الداخلي , أما

الفصل الثاني خصص لدراسة نظام الرقابة الداخلية و الفصل الثالث يتمثل في دراسة ميدانية للبنك

الجزائري الخارجي بمستغانم.

**الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للتدقيق
الداخلي**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

مقدمة الفصل الأول

يعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية، حيث أن وجود التدقيق الداخلي يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي و على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق. و قد ازدادت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام و مجالات المحاسبة و المراجعة بشكل خاص، تطور التدقيق ليصبح أوسع نطاقا و أكثر شمولاً حيث أصبح يشمل جميع مجالات عمل المؤسسة المالية والتشغيلية وذلك بسبب كبر حجم المؤسسات وتوسعها و بدأت وظيفة التدقيق الداخلي تنمو سريعا بسبب ظهور الشركات متعددة الجنسيات و تعقيد عملياتها وظهور الاندماج و التنوع في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية .

يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث مقسمة كما يلي :

المبحث الأول:عموميات حول التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني:معايير التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ومهنته

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

بعد التغييرات و التطورات التي حدثت في المجال الاقتصادي ,أدت هذه الأخيرة كذلك لتطور التدقيق الداخلي بما فيه من أنواع ومراحل ومعايير , فهو يعتبر الركيزة الأساسية للمؤسسات و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة التدقيق الداخلي

بعد الاطلاع على تاريخ تطور التدقيق , نلاحظ تنوع و اختلاف أنواع و أشكاله , فلقد كانت أهدافه الاولية مرتكزة على العثور على الأخطاء واكتشاف التلاعب و الغش .

"تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع, ولقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة "تدقيق" "Auditing" مشتقة كلمة يونانية "Audire" والتي معناها يدل على استماع أو يستمع"¹.

بعد انشاء المعهد المدققين الداخليين للولايات المتحدة الأمريكية (IIA-Institute of internal auditors) عام 1941 ,بدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي المرتبط بالعمل التجاري ولقد عمل المعهد على تدعيمه و تطويره عن طريق بذل جهود مختلفة , فلقد أبرزوا أعضاء المعهد مجموعة من الملاحظات من بينهم روبرت بميلن و أرتو إهالد .

"يرى أرتو إهالد (1944) أن الضرورة هي التي خلقت التدقيق الداخلي و هي التي جعلته جزءا من التجارة الحديثة و لا تستطيع أي تجارة كبيرة الهرب منه و إذا لم تمتلك الأعمال التجارية التدقيق الداخلي الان فإنها سوق تمتلكه عاجلاً أم اجلاً .

أما وجهة نظر روبرت بميلن (1945), فهي أن معهد المدققين الداخليين هو نتيجة اعتقاد المدققين الداخليين بأن المنظمة هي ضرورية في عملية بناء التجارة الأمريكية لغرض تطوير الوضع الشرعي و المدني الحقيقي للتدقيق, و على الرغم من أن جذوره تعود للمحاسبة فإن هدفه الرئيسي يقع ضمن منطقة الرقابة الادارية وهو يظم مراجعة مالية ذات علاقة بالعمليات التجارية ضمن المنظمة ككل.

أصدر المعهد الامريكي للمدققين الداخليين مجلة علمية تتناول هذا المجال بالدراسة و التحليل و عرض الخبرات المكتسبة.

أما فيكتور برانك ,فقد ساهم في إعداد أول بيان أو قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي, الصادرة عن المعهد الامريكي للمدققين الداخليين عام 1947 والتي ورد فيها تعريف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط تقويبي مستقل

¹خالد عبد الله ,علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعلمية, دار وائل الأردن، 2007 ،ص17.18.

خلال تنظيم معين , يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية و المالية وهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس و تقويم فعالية أساليب الرقابة الأخرى"².

أصدر معهد المدققين الداخليين سنة 1957, قائمة أخرى تتضمن مسؤوليات المدققين الداخليين, حيث ذكرت بأن التدقيق الداخلي هو "أداة للحكم و التقييم تعمل داخل المنظمة تقدم الادارة في مجال الرقابة عن طريق فحص و اختبار مدى كفاية الاساليب المحاسبية و المالية و التشغيلية الأخرى ,فهي رقابة إدارية مهمتها تقييم مدى كفاءة و فعالية المستويات الرقابية الأخرى ,فالمدقق الداخلي مسؤول عن فحص و تقييم أية ناحية من نواحي النشاط".

تشكلت لجان دراسة معايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي سنة 1974, و انتهت من أعمالها سنة 1977 فقامت بإعداد تقرير يتضمن نتائج دراستها وتم المصادقة عليه سنة 1978 في سان فرانسيسكو بالمؤتمر الدولي .

صدر دليل أخلاقيات مهنة التدقيق عن معهد المدققين الداخليين سنة 1996 , وتم إعادة صياغة دليل جديد سنة 1999 , الذي يحتوى على أن التدقيق الداخلي "نشاط نوعي و إستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة لمراجعة وتحسين انجاز هذه الاهداف من خلال التحقق من اتباع السياسات و الخطط الموضوعية والتحسينات حتى تصل الى درجة انتاجية قصوى"³.

المطلب الثاني:تعريف التدقيق الداخلي

²عمارة مريم ,حامد نور الدين, التدقيق الداخلي للثبتيات في المؤسسات الاقتصادية,زهرا للناشر,2016,ص15,16,17,
³خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق,الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع,الأردن, 2006, ص33.

لقد اختلفت و تعددت تعاريف ومفاهيم التدقيق الداخلي وهذا راجع الى التطور حسب طبيعته و أهدافه الذي مر عليه من قبل, فنذكر منها بعض التعاريف الاساسية الاتية :

1.تعريف معهد المدققين الداخليينIIA: قد عرف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل و موضوعي, يقدم تأكيدات و خدمات استشارية ,يهدف إضافة قيمة للمؤسسة و تحسين عملياتها, ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم و تحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر و الرقابة."⁴ , فهو وظيفة تقويم مستقلة يتم انشائها داخل المنشأة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة اعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية و ذلك بتزويدهم بالبيانات .

2.تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق و الرقابة الداخلية IFACI: التدقيق الداخلي هو "نشاط مستقل وموضوعي يعطي تأكيد لمؤسسة حول درجة سيطرتها على عملياتها ويقدم مشورته لتحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة , كما أنه يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم بواسطة نهج منظم ومنهجي, عمليات إدارة المخاطر, الرقابة, حوكمة الشركات, ويقدم اقتراحات لتعزيز فعاليتها."⁵

كتعريف آخر هو نشاط مستقل وموضوعي يهدف الى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها, مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة.

3. تعريف كتاب التدقيق الداخلي: "مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة لقيام بخدمتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية, وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة, وفي التحقق من إتباع موظفي المؤسسة لسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحيات تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها , واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"⁶

نستنتج من التعاريف السابقة على أن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وتعني ان يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الانشطة التي يقوم بتدقيقها وان يتبع اداريا لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة, حيث يقوم بفحص للأنظمة , يقدم تأكيدات وخدمات استشارية و ضمانات لمجالس الادارة على سلامة التقارير و صحتها وهذا يهدف تفادي الوقوع في المخاطر و اضافة قيمة للمؤسسة و تحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق هذه الاهداف, من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم و تحسين فاعلية عمليات الحوكمة و ادارة المخاطر و الرقابة.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل التدقيق الداخلي

⁴<https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx>
page consulté le 15/02/2023 .

⁵ Institut français de l'audit et du contrôle internes, cadre de référence international des pratiques professionnelles de l'audit interne, édition 2013, paris, p 15.

⁶ خلف عبد الله الوارادات, مرجع سابق, ص34

أنواع التدقيق الداخلي: يمكن تقسيم التدقيق لداخلي لعدة أنواع أساسية المتمثلة فيما يلي:

أ-التدقيق المالي: هو التحقق و التأكد من مدى صحة البيانات المالية ومدى دقتها , وموافقتها للأنظمة و القوانين و التعليمات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . "يتحقق التدقيق المالي من وجود أصول و توافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال او الاختلاس و كذلك فحص و تقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية و كفايتها"⁷.

ينقسم هذا النوع من التدقيق الى نوعين :

1-التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف: إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.

2-التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف:ينفذ حسب خطة التدقيق الداخلي ,باختيار عينات وفحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي وذلك لتتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق الأهداف.

يعد التدقيق الداخلي المالي أداة مهمة ,تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس .

ب-التدقيق الداخلي التشغيلي:

نشأ هذا النوع كوليده للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي , ويطلق عليه بعضهم أسماء أخرى مثل تدقيق الإداري أو مراجعة الأداء , تدقيق الوظيفي .

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه الفحص و التقويم الشامل لعمليات المؤسسة وذلك لتقديم لإدارتها كل المعلومات و العمليات و ما اذا كانت هذه الاخيرة تسير وفقا لنظام و الخطط الموضوعة و السياسات المعمول بها.

يهدف التدقيق الداخلي التشغيلي من تسليم لإدارة المؤسسة تقارير صحيحة ونافعة و الى التحقق من:

-الكفاءة: العلاقة بين نتائج المؤسسة و الموارد المستخدمة الجيدة.

-الفعالية: دراسة تكلفة الوحدة و النتائج المتوصل اليها , تحقيق الاهداف الموضوعة.

-الاقتصادية: تقليل في التكاليف موارد المستعملة.

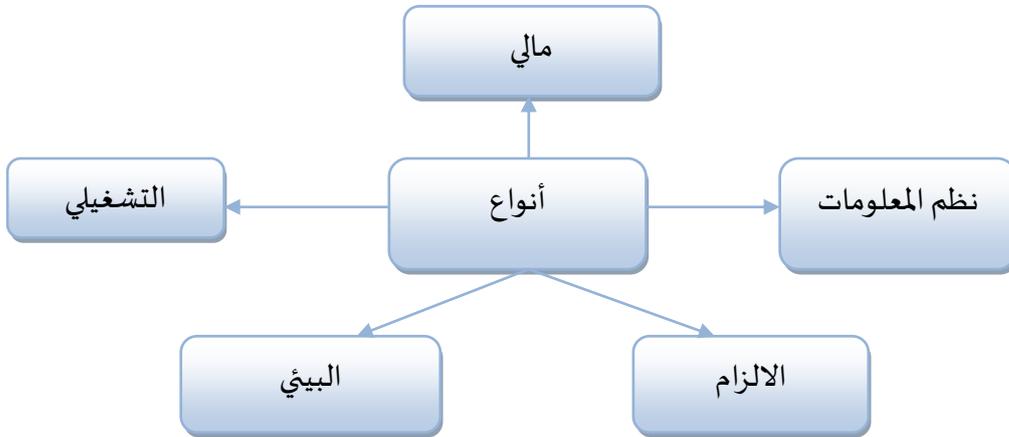
ج-تدقيق نظام المعلومات: التأكد من سلامة نظم المعلومات لإعطاء تقارير المالية و البيانات و القدرة على ضبطها و تصحيحها في الوقت الصحيح.

⁷Power-resoyeces corporation –powers CIA review ,2004,p24 .

يشمل تدقيق نظام المعلومات مايلي:

- فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ و بعده و ذلك لضمان أمنها وأنها تلبي احتياجات المستخدمين.
- فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية الرقابة الداخلية التي تم وضعها .
- تدقيق الالتزام "تدقيق المهام الخاصة": يقوم بهذا النوع من التدقيق المدقق الداخلي ,حيث يكون فجائيا, أي ليس له وقت معين , يتضمن ما يلي:
 - جمع المعلومات عن القوانين و الانظمة وغيرها من متطلبات الالتزام.
 - فهم حدود التدقيق في الكشف عن الاعمال الغير قانونية و سوء المعاملة.
 - تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الاعمال القانونية.
 - على المدقق تصميم و أداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكشف الاعمال الغير قانونية.
 - ي-التدقيق البيئي: يهدف الى مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة و التلوث البيئي و حمايتها من مختلف الاستنزافات وتقييم المظاهر البيئية التالية : الأغبرة, الضجيج, المياه العائمة, طرق المخلفات, المواد المستنزفة لطبقة الأوزون, الحرارة و الرطوبة العالية في مناطق الانتاج, التدخين , هدر الطاقة الكهربائية.⁸

الشكل رقم (1) : أنواع التدقيق الداخلي



المصدر: بيان توضيحي لأنواع التدقيق الداخلي من اعداد الطالبتين

مراحل التدقيق الداخلي:

يمر التدقيق بثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي:

أ-الدراسة:

مریم عمارة ,حامد نور الدين, مرجع سبق ذكره, ص 39. ⁸

-الامر بعملية التدقيق :رسالة تتضمن المسؤولين عن التدقيق و تفويض الادارة العامة الى التدقيق الداخلي.

-التخطيط:

-اعداد برنامج التدقيق مفصل

-رسم الاهداف

-الحصول على البيانات اللازمة

-تحديد التوقيت و الكيفية من قبل مدير الادارة

- اعداد جدول تبيان نقاط الضعف و القوة: يبدي المدقق رأيه من خلال دراسة :

-نقاط الضعف و القوة

-المخاطر الكامنة, مخاطر الرقابة الداخلية, مخاطر الكشف.

-تقرير التوجيه

ب-التنفيذ: يقوم المدقق في هذه المرحلة بجمع و تحليل و تفسير و توثيق المعلومات حيث:

-يكون جمع المعلومات وفق نطاق عملية التدقيق

- ان تكون المعلومات ذات كفاءة للتوصل لنتائج سليمة ودقيقة في التدقيق

-تحديد الاجراءات

-اشراف المدقق الداخلي على جمع البيانات و تحليلها و تفسيرها

-البحث عن الادلة : ابداء المدقق الداخلي رأيه الفني المحايد من خلال البحث عن اثباتات الكافية و التأكد من معالجة البيانات المحاسبية و عرض المعلومات.

-برنامج الفحص: وثيقة موضوعة من قبل الادارة الداخلية تتضمن توزيع مهام الفريق

-ورقة التغطية: تتضمن أهداف و شروط تنفيذ العمل ,النتائج ,الاستنتاجات ,يتم اعدادها لفترة قبل و بعد نهاية المهام المحددة في البرنامج.⁹

الشكل (2): عناصر ورقة التغطية

التدقيق حول....	برنامج الفحص	المحرر
-----------------	--------------	--------

⁹محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، "مراجعة و تدقيق الحسابات" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص

ورقة التغطية حول	التعليمات
الهدف	
شروط تنفيذ العمل	
النتائج	
الاستنتاجات	

Source: Pierre Schick, Memento D audit Intern, Dunod, Campus, France, 2007, p. 10

-ورقة اظهار وتحليل المشكل: تتضمن اظهار المشكل و تحليله و اسباب حدوثه ونتائجه و ايجاد الحلول من طرف المدقق الداخلي .

شكل رقم (3): ورقة اظهار وتحليل المشكل

ورقة إظهار وتحليل المشكل	
أوراق العمل:	وت م رقم:
المشكل:	
المعاينة:	
الاسباب:	
النتائج:	
الحلول المقترحة:	
اعداد:	المصادقة عليه:
يوم:	يوم:
	صالح ل:
	يوم:

Source, Pierre Schick, Op. Cit, P. 108

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي
المطلب الاول: مفهوم معايير التدقيق الداخلي
مفهوم معايير التدقيق الداخلي:

من أهم الركائز الأساسية لأي مهنة , توفر ضوابط ومستويات أداء معينة, و معايير تنظمها , ولمهنة التدقيق معايير متعارف عليها دوليا و خصوصا في البلدان المتقدمة , فلقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع معايير أداء معينة.

تعرف المعايير التدقيق الداخلي على انها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي, كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن IIA الأكثر شيوعا وتطبيقا في العالم , حيث تشكل أدلة إرشادية , متكاملة , تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال.¹⁰

وكمفهوم آخر للمعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة إلى مبادئ، وتتألف من تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دوليا على مستوى المؤسسات والأفراد على السواء، كما تضم تفسيرات توضح المصطلحات .

المطلب الثاني: أنواع معايير التدقيق الداخلي:

1-المعايير الشخصية (خاصة بالمدقق نفسه):

¹⁰كمال محمد سعيد كامل النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك إسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 52، مذكرة غير منشورة.

فمعايير التدقيق¹¹ تتطلب أن تجرى كل عمليات التدقيق من قبل الأشخاص الذين لديهم التدريب الفني الملائم، وهذا يشمل التأهيل العلمي و العملي، والخبرة الميدانية، والتدريب المهني المستمر، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتسم مراجعو الحسابات بالاستقلال الذاتي و الفكري و حيادية التوجهات والمواقف في اتخاذ القرارات، ضرورة توافر هذا المعيار لمراجع الحسابات للحفاظ على موقف الحياد تجاه عملائهم، وذلك يعني أنه يجب أن يعتبر مراجعي الحسابات أنهم مستقل لا يدين بالولاء لأي طرف من قبل الجمهور المتعامل مع نظام العمل.

ومنه يمكن حصر المعايير الشخصية في النقاط التالية :

-التأهيل العلمي و العملي

-الاستقلال

-العناية المهنية و الجدية .

2-معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى الشخص المدقق بقدر ما هو ضروري فإنه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات ، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني.

تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، كما أنها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلال أدائه لمهمته ، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على إختلاف عملياتها ونظمها، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي:

-التخطيط و الإشراف الملائمين

-دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية

-كفاية و ملائمة أدلة الإثبات

-إبداء الرأي

-التخطيط و الإشراف الملائمين: يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق ، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقومها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها ، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل .من ناحية أخرى ، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم بإعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.

شمال نجاة،تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الأسواق و المالية،ص172¹¹

-الفهم الكافي للرقابة الداخلية: المعزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة)، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها ، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمراً مستحيلاً في المؤسسات الكبيرة .و بالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة ، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد .يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية :

الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية؛

إستخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية؛

إعداد قوائم إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية .

بعد الدراسة السابقة ، يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن :

نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛

نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية ؛

التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق .

يترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية :

توسيع إجراءات التدقيق؛

إختصار إجراءات التدقيق؛

الإعتماد على أعمال المدققين الآخرين.

حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي ، يجب أن يراعي ما يلي :

-إفتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد ، ويضع المدقق برنامجاً مبدئياً ، والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المؤسسة ، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال لنتائج المتوصل إليهما ؛

-في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة ، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من المدققين والمساعدين ؛

-تبادل الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق، حتى يتوصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.

- جمع أدلة التدقيق الكافية : ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساساً سليماً يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية ، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق . فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم . قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور ، كالملاحظة المادية ، العمليات الحسابية ، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث ، المستندات ، إقرارات رجال الإدارة ، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة . وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميتها ، فكلاهما يساعد على الإقناع بالدليل .

- إبداء الرأي: يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة. أما في حالة إمتناع المدقق عن إبداء رأيه ، فيتوجب عليه إنطلاقاً من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الإمتناع. و في كل الأحوال التي يرتبط فيها إسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موافقة المدقق على إستخدام إسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها، حيث تكون هذه التقارير كالتالي:

- التقرير النظيف (بدون تحفظات)؛

- التقرير التحفظي؛

- التقرير السالب؛

- تقرير عدم إبداء الرأي .

التقرير النظيف: وهو يعبر عن الصورة الوافية للقوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويشير إلى وجود نظام رقابة داخلية سليم بكل مقوماته وإجراءاته، وإلى معالجة محاسبية سليمة .

التقرير التحفظي: وهو امتداد معدل للتقرير النظيف، حيث يشمل على بعض التحفظات التي يراها المراجع ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة للوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويشترط في هذه التحفظات أن لا تؤثر إلى حد التضليل على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وعلى القوائم المالية الختامية لها .

التقرير السالب: يصدر المراجع هذا التقرير بعد استيفائه لمراحل المراجعة، حيث يطعن في سلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، سواء من حيث نوعية المبادئ المحاسبية المعمول بها، أو من حيث عدم احترام هذه المبادئ المحاسبية، وعليه فهو يقف على خروج خطير عن استخدام المبادئ المحاسبية . التقرير عدم إبداء الرأي: ويكون هذا النوع في حالة استحالة تطبيق إجراءات المراجعة، التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها الإدارة، أو بسبب ظروف خارج نطاق المؤسسة والمراجع كليهما.

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي ومهنته

المطلب الاول: خدمات التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي بحكم كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في المؤسسة و التابعة للإدارة العليا فيها، فهو يقدم العديد من الخدمات داخل المؤسسة من أهمها ما يلي:

-خدمات وقائية: وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة، لتحقيق الحماية الكاملة للأصول و الممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر,الإسراف و حماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

-خدمات تقييمية: تتمثل في الأساليب و الإجراءات التي يستخدمها المدقق في مجال قياس و تقييم مدى فاعلية نظم و إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة.

-خدمات إنشائية: وهي التي تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة الشركة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل الشركة، سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

-خدمات علاجية :

تتمثل في الإجراءات و الأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه، و الخاص بإصلاح أي خطأ أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع و مما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي أو يساهم فيها تتسم بسبب :

أ.وجود المدقق الداخلي طوال الوقت داخل المشروع و معاشته للمشاكل الداخلية في المنشأة؛

ب.عمل المدقق الداخلي يتم بشكل منتظم على مدار السنة و بصورة شاملة لكافة العمليات.

المطلب الثاني: الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي

1-الاستقامة:

على المدققين الداخليين:

-أن يؤديوا أعمالهم بنزاهة وحرص و شعور بالمسؤولية.

- أن يلتزموا بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.

- ألا يتعمدوا أن يكونوا طرفاً في أي نشاط غير مشروع أو يقوموا بأي أفعال أو تصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي أو إلى المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.

- أن يراعوا ويسهموا في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.¹²

2-الموضوعية :

يجب على المدققين الداخليين مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل الذي يكونون بصدد فحصه.

على المدققين الداخليين:

- ألا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تسيء إلى تقييمهم المحايد. ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.

-ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يسيء أو يفترض أن يسيء إلى تقديرهم المهني.

- أن يفصحوا عن كافة الحقائق المادية المعلومة منهم والتي قد يكون من شأن عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

3-السرية : على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها أو يطلعون عليها، وعلمهم ألا يفصحوا عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عن تلك المعلومات.

على المدققين الداخليين:

-التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم.

-عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية أو على أي نحو من شأنه مخالفة القوانين أو

الإساءة إلى مشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.¹³

4-الكفاءة :

-ألا يؤديوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.

-أن يؤديوا خدمات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

¹²- أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص53.

¹³-معهد المدققين الداخليين، مرجع سابق، ص02

-أن يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.
-على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي.

المطلب الثالث: عملية ومنهجية التدقيق الداخلي

عملية التدقيق الداخلي:

يستند كل تدقيق ناجح إلى التخطيط السليم وجو من المشاركة البناءة والتواصل بين الجهة الخاضعة وإدارة التدقيق و توضيح كيف تعمل عملية التدقيق بشكل عام. وهي مصممة أيضا لتوفير مورد لحلقات التدريب والتعليم.

يستند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة واحدة في العام وفق ما ورد في معايير الأداء خاصة. فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الهامة . والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين لها ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم. إجراءات التدقيق الداخلي يتضمن دليل إجراءات التدقيق الداخلي مخططا تدريبيا لعملية التدقيق. لقد حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي. مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان مجال العمل والأهداف التي يجب أن يحققها التدقيق والمجال الرئيسي الذي يجب مراجعته وتقييمه.

بالرغم من الاختلاف في تحديد مراحل التدقيق إلا انه يجمع على أنها عمليات التخطيط ، وتقييم للرقابة الداخلية والمخاطر، والاختبارات الجوهرية، وإيصال النتائج ، والمتابعة.

منهجية التدقيق الداخلي:

إن أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتطلب إتباع خطوات عمل واعتماد المنهجية السليمة، التي تتمثل في:

أولاً: مرحلة التحضير لمهمة التدقيق الداخلي: في هذه المرحلة يتبنى المدقق وضعية المراقب، حيث يقوم بتحميل المهمة لمعرفة على الإجراءات المطبقة والأشخاص المعنيين بموضوع الأمر بمهمة التدقيق، ليقوم بتحضير ميدان المهمة، وتضم هذه المرحلة الخطوات الآتية:

1-الأمر بالمهمة: قبل البدء في مرحلة التحضير على المدقق أن يقدم للأطراف المعنية بمهمة التدقيق الوثيقة التي تسمح بانطلاق أي مهمة تدقيق، هذه الوثيقة تعتبر بمثابة تفويض من الإدارة العامة موجه إلى فريق التدقيق والذي يحمل صيغة العالم¹⁴.

2-التعرف والتقارب: تعد المرحلة الأهم المدقق من خلالها يمكنه التعرف على المصلحة المدققة وعملياتنا من أجل فهم أعمق للمعلومات والتفسيرات التي سيتم البحث عنها، كما يمكنه أن يفهم نطاق وظيفة التدقيق من أجل إيجاد بحمل ملائمة.

3-تحديد المخاطر: حسب المعيار A 2210 الذي يتضمن تطبيق هذه المرحلة حيث يلزم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي لمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم، ومن أجل تحديد أمثل لهذه المخاطر يستخدم المدقق جدول المخاطر، وكمثال لهذا الجدول التالي:

شكل4:جدول المخاطر

العلمية	الأهداف	المخاطر	التقييم	نظام الرقابة الداخلية	الملاحظة
استقبال البضائع	الأمن	الضياع، التلف	متوسط، ضعيف	معايير الاستلام والتخزين	بدون

Source : Jacques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, 7ème édition, édition d'organisation, Paris, 2010, P239.

4-تحديد الأهداف: يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط لمهمة، حيث يقوم المدقق الداخلي بتحديد أسس تحقيق مهمته ونطاقها. كما يعرض الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويعرف مواقع الخطر المحددة سابقا والتي عى ضوئيا يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن هذا التقرير مقترح المدقق لمجالات تدخله من حيث مجال العمل الوظيفي والعمل الجغرافي، وهو قابل لتعديل بعد التشاور بين فريق التدقيق والطرف الآخر الطالب ليا.

ثانياً: مرحلة تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي: بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من عملية التحضير للمهمة المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني لمهمة والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة، وتمثله هذه الخطوات في المراحل الآتية¹⁵:

1-اجتماع الافتتاح: يتم عقد الاجتماع في المكان الذي ستمت فيه مهمة التدقيق بين المدقق والمسؤولين عن النشاط محل التدقيق، ويكون بهدف شرح طبيعة المهمة، أسلوب التنسيق والاتصال والمعلومات المطلوبة¹⁶.

¹⁴ Madeline Cidre, Audit interne-quelle valeur ajoutée à l'entreprise-, école supérieure d'assurance, 2012, p :32.

¹⁵ عيد السالم عبد اهلل سعيد، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العموم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص67-68، مذكرة غير منشورة

¹⁶ Madeline Cidre, op_cit, p38

2-برنامج التدقيق: وثيقة داخلية في مصلحة التدقيق الداخلي يضم تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق الداخلي وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، ويسمح لممدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، كما يساعد على تتبع عمل المدققين لضمان السير العادي للمهمة، ويعتبر مرجعا ميمًا لمهمات المستقبلية¹⁷.

3-العمل الميداني: في هذه المرحلة يقوم فريق التدقيق بإجراء الاختبارات اللازمة بمساعدة أدوات خاصة نذكر منها:

الملاحظة الشاملة: التي تسمح بفهم مختلف طرق العمل وإبرازا الوضعيات غير المتوقعة مع ملاحظة مواطن الأخطار المحددة في المراحل السابقة من أجل ضمان نوعية النتائج؛

ورقة إبراز وتحميل المشاكل: FRAP تعتبر الوثيقة الأكثر استخداماً في مواجهة إلى أقسام النشاطات المدققة من أجل إخبارهم بالمشاكل الملاحظة وطريقة حميا، حيث تنقسم إلى خمسة أجزاء (المشاكل، الإثباتات، الأسباب، النتائج، التوصيات)، وبى ضرورية عند تحرير التقرير.

4-التأشير على التوصيات: بعد إعداد وتصنيف أوراق إبراز وتحميل المشاكل يقوم فريق التدقيق من التأكد من اتساق الملاحظات قبل تأشيرها، و التأكد من أن المشاكل التي تم تحديدها هي حقيقية ويمكن أن تضر بالمصلحة المدققة أو المؤسسة ثم التأكد من أن المخاطر المحددة سيتم تصحيحها كميا ونوعيا من أجل تفادي المفاجئات الغير السارة، ليقوم بعدها فريق التدقيق بالتأشير على التوصيات¹⁸.

ثالثاً: التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي: تعد المرحلة الأخيرة من مراحل تحقيق مهمة التدقيق حيث ينتهي حضور فريق التدقيق في ميدان المهمة وهي الأخرى تضم المراحل التالية:

1-التقرير الأولي لتدقيق: يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحميل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، والتي تشتمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي اكتشفها المدققين أثناء تنفيذهم للمهمة، وهذا التقرير يعتبر أساس التقرير النهائي.

2-الاجتماع الختامي: المشاركون في هذا الاجتماع هم نفسهم المشاركين في الاجتماع الافتتاحي، حيث يقوم فريق التدقيق بعرض الملاحظات والنتائج التي توصموا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة ليا، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، بعدها يتدخل الأشخاص المدققة أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات، من خلال التبريرات والتوضيحات والانتقادات التي يقدمونها

3-التقرير النهائي: بعد انتهاء التدخل يتم إعداد التقرير في صورته النهائية، ويتم إرساله إلى أهم المسؤولين المعنيين والإدارة، إعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات و الاختلالات التي

¹⁷. عبد السالم عبد اهلل سعيد، مرجع سابق، ص68

¹⁸ Madeline Cidre, op_cit, p41-44 .

تكشفت خلال عملية التدقيق، ويجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح وبناء، ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب¹⁹

4-متابعة تنفيذ التوصيات: المتابعة ضرورية وخاصة لأنه من الطبيعي أن يود المدققون قياس تأثير وفعالية الحلول التي اقترحوها خصوصا من أجل إثراء ملفاتهم عند عمليات التدقيق المقبلة²⁰

خلاصة الفصل الاول:

التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية ومن أهم الوظائف التنظيمية في المؤسسة, يعمل على فحص وتقييم العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، حيث يساعد هذه الأخيرة في تحقيق أهداف المسطرة من خلال تقديم لتأكيدات معقولة تهتم مختلق الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، وكباقي الوظائف تقوم مهنة التدقيق الداخلي على إطار ممنهج ومنظم للمهنة يتمثل في الميثاق الاخلاقي لممارسة المهنة ومعايير التدقيق

¹⁹.عبد السالم عبد اهلل سعيد، مرجع سابق، ص69

²⁰ Madeline Cidre, op_cit, p50.

الداخلي الدولية، ومن أجل ضمان نجاح التدقيق الداخلي و المدقق الداخلي في مهنته, يجب أن تكون هذه الوظيفة تابعة لأعلى المستويات الإدارية في المؤسسة.

**الفصل الثاني: علاقة نظام الرقابة
الداخلية بالتدقيق الداخلي**

مقدمة الفصل الثاني

لقد أدى التطور العلمي و التكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتعقدتها، و زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها بالإضافة إلى تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها و زيادة حجم أعمالها، و هو من زاد من إمكانية توسع فجوة الخطر التي تهددها و بالتالي ظهرت الحاجة لتوفير الرقابة الداخلية الكافية على كل ذلك. و كانت الرقابة الداخلية أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة . حيث أن القوة أو ضعف النظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق أو عدم توسيع هذا النطاق .

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر و الحد منها حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد و الإدارة بشكل حماية من المخاطر التي تواجهها، ومما لاشك فيه أن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق من المدقق عند إعدادة لبرنامج .

ويجب أن يعكس نظام الرقابة الداخلية طبيعة أوجه النشاط المختلفة في المؤسسة، فنظام الرقابة الذي يطبق في مؤسسة معينة قد يصلح لتطبيق في مؤسسة أخرى علاوة على ضرورة أن يكون هذا النظام اقتصادياً بمعنى الحصول على النتائج المتوقعة بأقل تكاليف ممكنة وأن يكون هذا النظام واضحاً وسهلاً و مفهوماً لدى القائمين بتطبيقه.

و سيتم في هذا الفصل دراسة نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول:عموميات حول النظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: أساسيات النظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: عموميات حول النظام الرقابة الداخلية

الرقابة هي إجراءات أو عمل تقوم به الإدارة لضمان إنجاز الأعمال والأهداف المسطرة وقد أدى ظهور المشاريع الضخمة إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها، وارتبط مفهوم الرقابة الداخلية في البداية بحماية النقدية باعتبارها أكثر الأصول عرضة للتلاعب والاختلاس. يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل توفير الحماية لأصولها وحصولها على دقة بيانات دقيقة وقدرتها على اتخاذ قرارات سليمة، تعرف الرقابة على أنها عملية يتم من خلالها التأكد من أنّ كل شيء يسير في المنظمة وفقا لمجموعة من الخطط و التعليمات الموضوعة والصادرة، إضافة للمبادئ المعتمدة، وتكون موجودة بطريقة تمكن المواطن من الكشف عن مواضع الضعف فيها وكذلك تصحيحها

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وخصائصه والأهداف و الأهمية التي يبني عليها ومختلف أنواعه وكذلك أهميته البالغة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الرقابة الداخلية

نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية:

إن مفهوم نظام الرقابة الداخلية وجد منذ القدم، و تطور بتطور المجتمعات البشرية، إلا أنه يمكن القول بأن ظهور الرقابة الداخلية بالمفهوم الحالي لم يظهر إلا في العصر الحديث .
فبالنسبة للحضارة الأثورية نجد أن ظهور إجراءات الرقابة الداخلية يتعلق بمقارنة المعلومات الآتية من مصدرين مختلفين و مستقلين عن بعضهما البعض.

أما بالنسبة للحضارة الرومانية إضافة إلى إجراء الحضارة السابقة، ظهر إجراء جديد من إجراءات الرقابة الداخلية و المتمثل في تقسيم و فصل المسؤوليات، حيث مسؤولية إقرار النفقة و تحديد قيمة الضرائب من اختصاص مجلس الحكومة الروماني، في حين أن مسؤولية جمع الضرائب و الاحتفاظ بالأموال كانت من مسؤولية القضاء.

لقد أورد في كتابه مبدأ Locu Pacioli : في العصور الوسطى فنجد أن الكاتب الإيطالي " لوكا باشيلو (القييد المزدوج) 1945 ، أنه كان ينصح بضرورة إجراء الجرد المادي كوسيلة من وسائل الرقابة الداخلية.

أما في العصر الحديث، فإن ظهور المؤسسات الكبيرة الحجم، بروز شركات المساهمة وانتقال الإدارة من أصحاب رؤوس الأموال إلى أشخاص مهندسين أدى إلى ضرورة الاعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري أي تنظيم محاسبي هدفه المحافظة على رأس المال، إضافة إلى أن الحاجة إلى الرقابة الداخلية كان له الدور في بروز هذه الفكرة، حيث نجد أن إصلاح الرقابة الداخلية كان مرادفا لإصلاح المراجعة، وبالتالي فإن العوامل التي دفعت إلى ظهور إحداها هي نفس العوامل التي أدت إلى ظهور الأخرى.

كان العمل في والاحتفاظ بالأصول موجه إلى أفراد لحساب الدولة وتطلب الأمر الرقابة على هؤلاء الأفراد حيث يقومون بالاحتفاظ بالأصول وتسجيل تحركات هذه الأصول كما أن الأفراد ملاك الأرض والقائمون بالتسويق كانوا في حاجة إلى من يقوم بالرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون لحسابهم في التسجيل والاحتفاظ بالأصول نيابة عنهم، وفي المراحل الأولى للتقدم البشري كانت طرق لتنفيذ مبدئية يتولاها أصحابها بسبب قلة العمليات التجارية، وبذلك كان الفرد نفسه يقيّد ويراقب عمله في نفس الوقت، إلا أن التقدم البشري، انتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الداخلية أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة وبالتالي ازدادت الحاجة إلى الرقابة لصالح الإدارة حيث زاد العاملون وكذلك الرقابة لصالح أصحاب رؤوس الأموال فزيادة رأس المال المستثمر في العمل التجاري أو الصناعي أو الخدمي وظهور الملكية الجماعية في صورة شركات أفراد ومساهمة الزام إسناد إدارة المشروع إلى نخبة من الإداريين للقيام بالوظائف المختلفة للمشروع يساعدهم في ذلك مجموعة من العاملين في المشروع، من وظائف الإدارة رقابة أعمال العاملين ومحاسبتهم عن أخطائهم وتصحيح هذه الأخطاء، وأيضا تطلب الأمر أن يتابع أصحاب رأس المال المديرين في نجاحهم أو فشلهم.

بالنسبة إلى إدارة المشروع أصبح الأمر يتطلب تنظيماً داخلياً في المشروع يتيح رقابة ومتابعة أعمال القائمين لتنفيذ السياسات الموضوعة لصالح المديرين كما أصبحت الحاجة ماسة إلى من يراقب هؤلاء المديرين نيابة عن أصحاب رأس المال على أن يقدم لهم تقريراً عما لمسّه أثناء الرقابة وبذلك يمكن مراقبتهم ومحاسبتهم عن أخطاءهم التي يقعون فيها أثناء قيامهم بعملهم.²¹

تعريف الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع بالنسبة للمؤسسة . حيث نجد أن هذه المؤسسة تعتمد على هذا النظام لكشف نقاط ضعفها وقوتها . ولهذا تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية بسبب التطور الذي عرفه و اختلاف المعرفين له . إلا أننا سنورد مجموعة من التعاريف الأكاديمية التي يمكن الاعتماد عليها.

التعريف الأول

تعريف لجنة طرائق التدقيق "CPA" الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصولها، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة²²

التعريف الثاني

تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين: نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء على الأصول و نوعية المعلومات، و تطبيق تعليمات لإدارة و تحسين الأداء . و يبرر ذلك بالتنظيم و تطبيق طرق و إجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة.²³

التعريف الثالث

عرف المعيار الدولي رقم 400: المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة رقم 400 الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها "كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعد قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها ، مع ضمان إدارة منظمة و كفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منعا لغش، اكتشاف الأخطاء و التحقق من دقة و اكتمال السجلات المحاسبية و تهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب.²⁴

²¹عبد الفتاح محمد الصحن . محمد السيد سرايا. الرقابة و المراجعة على المستوى الكلي و الجزئي . الدار الجامعية . مصر . 2003 ص 9

خالد أمين عبد الله، عم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

²³طواهر محمد التهامي . صديقي مسعود . المراجعة و تدقيق الحسابات لإطار النظري و الممارسات التطبيقية . ديوان المطبوعات الجامعية .

الجزائر . 2003 ص 86

غسان فلاح المطارنة . تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية . دار المسيرة . الطبعة الثانية . عمان . 2009 . ص 207²⁴

التعريف الرابع:

تعريف لجنة المنظمات الراعية COSO: الرقابة الداخلية هي سلسلة من الإجراءات و العمليات , تتم بواسطة مجلس الإدارة المؤسسة . و إدارتها و موظفيها الآخرين و تصكك لتوفر تأكيد معقولا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تشملها المجموعة التالية

- كفاءة و فاعلية العمليات
- مصداقية التقارير المالية
- الالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات ذات العلاقة.²⁵

التعريف الخامس

تعريف Flamme La Marshal على أنها: " الوظيفة الممتدة لعملية التسيير ، حيث لا يمكن أن تقوم بوظيفة الرقابة دون الوظائف التي تسبقها (التخطيط ، التنظيم ، الدفع) ، فهي تركز على تمكنها من قياس التطورات المحققة بالمقارنة مع المتوقعة والتي تظهر إذا كان الوضع يتطلب عمل تصحيحي على مستوى العمليات الأساسية.²⁶

ومن هنا نستنتج أن الرقابة الداخلية تخطيط وتنظيم تستخدم للمحافظة على أصول واختيار البيانات ومدى درجة الوثوق معا والاعتماد عليها. كما أن الرقابة الداخلية تعطي أساليب من اجل تقييم فعالية الأداء، التأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وزيادة تشجيع العاملين وتدعيم أدائهم من اجل استمرارية المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

لجنة المنظمات الراعية، الرقابة الداخلية-إطار متكامل، ترجمة الهيئة السعودية لمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية، 2010، ص25⁰⁵
²⁶هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2006 ص 8

يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدة خصائص نذكر منها

- **الفعالية:**

يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد و متطور يقوم على اكتشاف الأخطاء و الانحرافات قبل وقوعها و معالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة و أسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.²⁷

- **الموضوعية :**

لا شك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية . يجب على المرؤوس أن يقوم بعمله بطريقة و جيدة . و ينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات و اعتبارات شخصية .

- **الدقة:**

هو أن يكون النظام الرقابي قادرا على الحصول على معلومات صحيحة و دقيقة و كاملة عن الأداء و التأكد من نفس المعلومات من خلال البيانات المسجلة بالوثائق و السجلات المحاسبية و كذلك المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء و الانحرافات من أجل التعبير في نهاية الفترة المالية عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

- **المرونة**

يجب توافر المرونة حتى يكون النظام الرقابي ناجحا أي التكيف مع التغيرات المستجدة على التنظيم . فننادرا ما تتشابه المشاكل و أسباب الانحرافات مما يتطلب أن يكون المتصرف مناسبا للموقف المتخذ . و على المدير أن يوفر أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المؤسسة²⁸ .

- **التوقيت المناسب**

تلقي كافة المعلومات في وقت المناسب و عليها يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت . خاصة القائمين بإعداد التقارير عليهم إيصالها في الوقت المحدد . حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها و فائدتها جزئيا أو كليا .

- **التوفير في النفقات**

أن الهدف من وجود نظام الرقابة الداخلية هو الحد من الانحرافات عن الخطة المرسومة . بالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة بيه . لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفهم.

- **الاستمرارية و الملائمة**

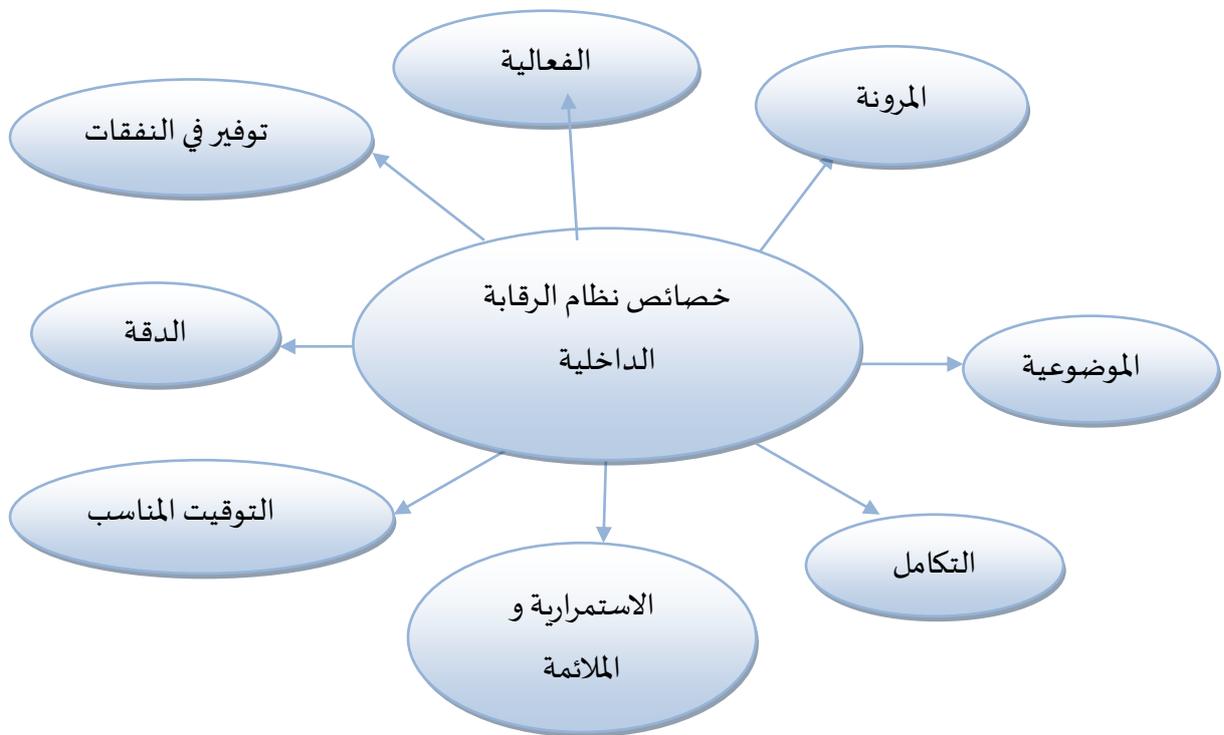
عمر سعيد و آخرون . مبادئ الإدارة الحديث . مكتب دار الثقافة . الطبعة الأولى . عمان . 2003 . ص 13 .²⁷
جميل أحمد توفيق . إدارة الأعمال مدخل وظيفي . الدار الجامعية . الإسكندرية . مصر . 2000 . ص 414²⁸

يقصد بها إنفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم و طبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه . فعندما تكون المؤسسة صغيرة يفضل لها أسلوب رقابة بسيط على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير فيتطلب نظام أكثر تعقيدا و ملائمة لحجمها .

- التكامل

يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية بالإضافة إلى انه يجب أن يكون هناك تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة.

الشكل1: خصائص نظام الرقابة الداخلية



من إعداد الطالبتين الاعتماد على المرجع

المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية

أولاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من وراء وضع الرقابة الداخلية هو التوفيق والتنسيق بين سلوك وتصرفات العاملين في المؤسسة والأهداف الفرعية التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها ومنه نذكر أهداف نظام الرقابة الداخلية.

-صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة:

تشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسوب الآلي.²⁹

-الالتزم بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة:

الإدارة المسؤولة عن وضع هذه الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى التزام الأنظمة الموضوعية والتأكد من مدى التزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنظمة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة جاهزة وفعالة.

-حماية الأصول والموجودات والممتلكات:

وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات، وللمساهمة في هذه الخطة يقوم المدققين بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

-استخدام الموارد باقتصاد وفاعلية:

حيث تعتبر كالدائرة في المنظمة مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الاقتصاد والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة وتحديد كفاية استخدام هذه الموارد والمساعدة في خفض التكاليف إلى حدها الأدنى.

-تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة:

من وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية، حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ومن المفترض على المدققين الداخليين قياس مدى تحقيقه أو تماشيها مع الأهداف.

لوردات، خلف عبد الله. التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولية، عمان، دار الوارث للنشر والتوزيع، سنة 2001 ص 144²⁹

ثانيا : أهمية نظام الرقابة الداخلية

زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات على اختلاف أنواعها وأشكالها بروز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- نجاح وكفاءة وفعالية رقابة العاملين ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- زيادة كفاءة أداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم
- مدى تدقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج المؤسسة.
- ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود ومساعدية في سبيل وضع وتحديد الإطار الملزم لبرنامج ومراجعتة ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة المؤسسة لموضوع التدقيق.
- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج هذه المؤسسة قبل وقوعها حتى يتمكن تجنبها، ويمثل جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.
- الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من اجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.
- الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر الى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط ، وتعديل الخطط يكون عن طريق تحديد الإجراءات الأزمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة.
- الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سلمية في العمل لأنها تصنع الأجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو القطاعية النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معا.
- الرقابة فيها تجويد لأداء وتصحيح الأخطاء ومنع الانحرافات ويتم ذلك عن طريق الجودة في الإنتاج بأقل تكلفة وبمستوى الأسعار التي وضعتها السلطة الإدارية أو التنفيذية وتقوم بتصحيح الخطأ الذي يقع في العملية الإنتاجية عن طريق النظر إلى سرعة الإنتاج وجودة السلع بأقل وقت الذي في نهاية يشجع المسؤول على تحسين الإنتاج.

- التنسيق بين المجموعة الواحدة والذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سلمية وتنفيذ الخطط بشكل سليم وسريع ,وكشف مواطن ضياع بطريقة سريعة وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة³⁰.
- و نظرا الأهمية الكبرى للرقابة الداخلية في مختلف الوحدات الاقتصادية الخاصة و العامة ,فقد حظيت بالعديد من الدراسات العملية ,التي تهدف الى تقييم دورها و العمل على زيادة فعالية هذا الدور في المجالات المختلفة داخل هذه الواحدات .
- و قد قدمت مثل هذه الدراسات ,العديد من البرامج و الإجراءات الخاصة بتطوير و تحسين مستويات التقرير الإداري للرقابة الداخلية و تحسين إجراءات المحاسبة الداخلية لدارة داخل الوحدات و المنشآت المختلفة و بينت هذه الدراسات أن هناك أهمية كبرى للثقة في نظم الرقابة الداخلية بالنسبة المختلف الأعمال و الأنشطة داخل هذه المنشات .

معن محمود ، عياصرة مروان محمد بني احمد ، القيادة والرقابة والاتصال الإداري ، دار الحامد ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص30.

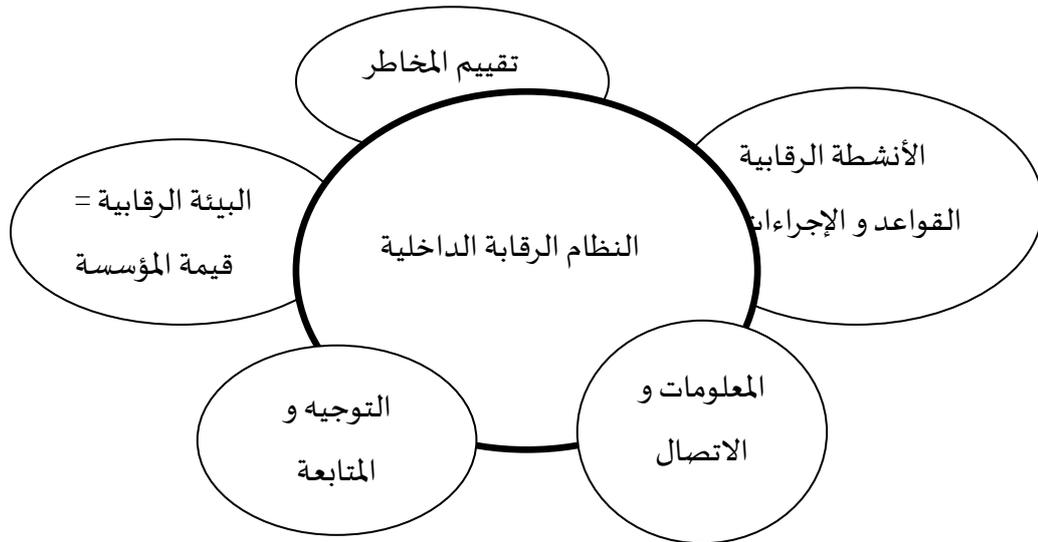
المبحث الثاني: أساسيات في نظام الرقابة الداخلية

تتحمل الإدارة مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية، المحافظة عليه و مراجعة مدى ملاءمته و مدى كفاية مكوناته، و ذلك من أجل الدفع بهذا النظام إلى توجيه عمليات كل وظيفة من وظائف المؤسسة و النجاح و تحقيق الأهداف المرجوة .

المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة عناصر أساسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطار متكامل و قد تم تبنيها من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين لها، تم وضعها من قبل لجنة حماية المنظمات وتم بناؤها على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات و تكامل عملياتها، و هذه المكونات هي AICPA: القانونيين البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، إلى المعلومات و الاتصال إضافة التوجيه و المتابعة , علما أن البيئة الرقابية .

الشكل 2: مكونات نظام الرقابة الداخلية



La Source: Reda Khelassi, Le Contrôle Interne Des Organisations, Houma édition, Alger, 2013, P

68.

-البيئة الرقابية:

تعني الموقف العمومي للمدراء و الإدارة و إدراكهم و أفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية و أهميته للمنشأة و لبيئة الرقابة تأثير على فعاليته على بعض إجراءات الرقابة و تتضمن العوامل التي تعكس بيئة الرقابة: وظيفة مجلس الإدارة و اللجان التابعة له، أسلوب التشغيل و الهيكل التنظيمي للمنشأة³¹

تتكون بيئة الرقابة من العديد من العوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة وبعضها ذات صلة بتنظيم المؤسسة ذاتيا، حيث تتمثل العوامل الفرعية لها في:

-عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة:

تتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.

-عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسيا:

تتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة³².

-تقييم المخاطر:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء من المحيط الداخلي أو المحيط الخارجي. كما يعتبر وضع أهداف ثابتة و واضحة للمؤسسة شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد و تحليل المخاطر ذات العاقبة و المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل³³.

-المعلومات والاتصال:

يجب تسجيل المعلومات و إيصالها إلى الإدارة و إلى آخرين حيث يحتاجونها داخل المؤسسة وذلك بشكل و إطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى. و حتى تستطيع المؤسسة أن تعمل و تراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة و في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية و الخارجية. أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعال عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل والعكس أو بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في أهداف تحقيق المؤسسة، علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسين و اتصال مهم و موثوق به ومستمر لهذه المعلومات

-التوجيه و المتابعة

³¹ عطا هلا أحمد سويلم الحسبان، التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 ، ص:56
فضيلة بوطورة . دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير . قسم علوم التدبير جامعة المسيلة
³² الجزائر 2007 ص 21 مذكرة منشورة

يقصد بهذا جزء المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات نظام الرقابة الداخلية، للتحقق من فعالية و كفاءة هذا النظام. و يتوقف مدى تكرار المتابعة و التقييم على نتائج المتابعة المستمرة و المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية و على طبيعة أنشطة المؤسسة.

يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة و التقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، ويعتمد تكرار ونطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة و المخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة لداخلية و يمكننا تلخيص مكونات الرقابة الداخلية من خلال الجدول التالي:

شكل 3: مكونات الرقابة الداخلية

المكونات	وصف المكون	الفرعية المكونات (في حالة القابلية للتطبيق)
البيئة الرقابية	التصرفات، السياسات و الإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة و ملاك الوحدة عن الرقابة و أهميتها.	- الأمانة و القيم الأخلاقية - الالتزام بالكفاءة - مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق - تحديد السلطة و المسؤولية سياسات و ممارسات المواد البشرية الموارد البشرية.
تقييم المخاطر	تعريف و تحليل الإدارة للأخطار المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	مزاعم الإدارة التي يجب مقابلتها، الوجود أو الحدوث، الاكتمال، التقييم، الحقوق.
الأنشطة الرقابية	السياسات و الإجراءات التي تضعها الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي.	الفصل الملائم بين الواجبات، الترخيص الملائم للعمليات المالية و الأنشطة . السجلات و المستندات الملائمة . الرقابة الفعلية على الأصول و الدفاتر الفحص المستقبل لأداء .
المعلومات و الاتصال	الطرق التي تستخدم لتعريف، تجميع، تبويب، تسجيل و التقرير عن العمليات المالية للوحدة و الحفاظ على المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها.	يجب تحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية . الوجود الاكتمال . الدقة . التبويب . التوقيت . الترحيل و الترخيص

التوجيه و المتابعة	تقدير الإدارة المستمرة أو التقدير الدفتري لها لجودة أداء الرقابة الداخلية و تحديد إذ ما كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقا للتصميم الموضوع لها أو يتم تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية.	غير قابل للتطبيق.
--------------------	--	-------------------

المصدر: أممي السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة يف المراجعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،
ص 260.

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية

إن التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المؤسسات وتعدد عملاتها، أدى إلى حاجة الإدارة بتفويض مسؤولياتها وصلاحياتها إلى مستويات مختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، مما جعلها حاجة إلى توفير رقابة داخلية كافية للتأكد من قيام المستويات الإدارية المختلفة بواجباتها وفق للتعليمات الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطرة، وبدون وجود نوع معين من أنواع الرقابة الداخلية يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية الوصول لأهدافها أو حماية ممتلكاتها أو الاعتماد على سجلاتها، لذا يمكن تحديد أنواع الرقابة الداخلية كمايلي:

الرقابة المحاسبية:

ويقصد كافة الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية، قد تم تسجيلها في دفاتر المؤسسة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالمؤسسة هي المسؤولة عن وضع نظام سليم للمحاسبة في حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الاعتماد عليها³⁴. وتعتبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية، المثبتة بالدفاتر والحسابات³⁵

تعتبر كذلك عن الخطة التنظيمية لتقييم البيانات المحاسبية المثبتة لدرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة هذا من جهة، والعمل على حماية أصول المؤسسة من جهة أخرى.³⁶

تتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول و ضمان دقة و سلامة السجلات المحاسبية و مطابقة الأصول المدرجة بـدفاتر و سجلات الشركة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام الشركة المختلفة و مخازنها .

وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالشركة مسؤولة عن وضع نظام الرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول و زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية و بالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها.³⁷

نظام الرقابة الإدارية:

³⁴ غنو عبد القادر . دور المراجعة الداخلية تفعيل النظام الرقابة دراسة حالة مؤسسة vip Dahra حجاج. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي . تخصص تدقيق محاسبي . جامعة عبد حميد بن باديس – مستغانم 2016-2017-ص24

³⁵ غنو عبد القادر . دور المراجعة الداخلية تفعيل النظام الرقابة دراسة حالة مؤسسة vip Dahra حجاج. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي . تخصص تدقيق محاسبي . جامعة عبد حميد بن باديس – مستغانم 2016-2017-ص24

³⁶ -رزق أبو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2015 ، الطبعة 44 الأولى، ص20

³⁷رزق إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام 1 الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الإسلامية مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، غزة، 2014 ص 67

يشمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية، لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، إذ تشمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة.³⁸

تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات و السجلات التي تخص بعمليات إصدار القرار، وكذلك مجموعة من النظم و الأساليب التي تساعد في فحص و تقويم جميع نواحي الوحدة، بهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.³⁹

من خلال هذه الدراسة نجد أن الرقابة الإدارية تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و بإتباع السياسات المرسومة، ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك ويحقق هذا النوع من الرقابة من خلال مجموعة من نقاط، أهمها:

- تحديد الأهداف العامة والأهداف الفرعية.
- وضع خطة تنظيمية لضمان تحقيق ما جاءت به الإجراءات وخطوات وتحقيق الأهداف الموضوعية.
- وضع نظام لتقدير العناصر على اختلاف أنواعها بشكل دوري على أساسه يتم المقارنة وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها وتحقيق أهدافها.

شكل 4: أوجه الاختلاف بين نظام الرقابة المحاسبية والإدارية

محمد التهامي طواهر . مسعود صديقي . مرجع سبق ذكره . ص 89 ³⁸

³⁹ إيمان العماري، دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية، بنوك، الشلف، 2017، ص 81

أوجه المقارنة	نظام الرقابة المحاسبية	نظام الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية حماية الأصول من السرقة و الضياع أو الاختلاس و سوء الاستخدام .	التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية. التحقق من الالتزام بالقوانين أو اللوائح و السياسات أو الإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة .
عملية طبيعة الرقابة	تحقق المؤسسة من تنفيذ عمليات وفقا لنظام تفويض السلطة الملانم المعتمدة من الإدارة. التحقق من أن عملية المؤسسة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.
عملية طبيعة الرقابة	عمليات تنفيذ من التحقق المؤسسة السلطة تفويض لنظام وفقاً أو الملانم المعتمدة من الإدارة. التحقق من أن عملية المؤسسة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 60: المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 60

نظام الضبط الداخلي:

يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة، بغرض ضبط عملياتها و مراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة، لضمان حسن سير العمليات . و عدم حدوث الأخطاء، الغش، التلاعب أو لاختلاس في أصول المنشأة و سجلاتها و حساباتها .

ان نظام الضبط الداخلي يعتمد في الواقع على تقسيم العمل و تحديد السلطات والمسؤوليات والواجبات والفصل بين المسؤوليات و الاختصاصات للوظائف المختلفة، بحيث لا يقوم موظف واحد بعملية كاملة، يهدف الضبط الداخلي إلى حماية أصول المنشأة وسجلاتها و دفاترها من الضياع أو سوء الاستعمال أو غيره، و يلاحظ أن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين، لذا لا نجده مطبقا بطريقة كاملة إلا في المنشأة الكبيرة لارتفاع تكلفته⁴⁰.

يعتمد نظام الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على مايلي:

- تقسيم العمل.
- المراقبة الذاتية، بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل.
- استخدام وسائل الخدمة المزدوجة.
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة.

الرقابة الداخلية :

من حيث التوقيت:

من خلال تحقيق أهداف المنشأة تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال ثلاثة أنواع للرقابة وهي كالتالي:⁴¹
أولا: الرقابة الوقائية: تعتبر فعالة ومهمة حيث تمنع الانحرافات قبل وقوعها، لذا ينبغي تعيين موظفين أكفاء، وفصل الواجبات عن بعضها بصورة سليمة لتجنب الوقوع في الأخطاء.

تتمثل في الضوابط والقواعد والإجراءات التي تنظم العمل وتمنع التدخلات، و بالتالي تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح وهي بذلك تسبق حدوث الأخطاء و الانحرافات.

ثانياً: الرقابة الكاشفة: اكتشاف الانحرافات في أداء حال حدوثها وفي وقت مبكر، يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع تكرارها، ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي هو التدقيق الداخلي .

بموجب هذا النوع يتم التأكد من أن الأعمال تنجز وفق ما يرد في الخطط، بهدف حل المشكلات حال وقوعها عند تنفيذ . و هذا النوع هو أكثر الأنواع استخداما.

يركز هذا النوع على ما يجري أثناء التنفيذ، لذلك تسمى متزامنة مع التنفيذ أو الإنجاز، وبموجب هذا النوع يتم التأكد من أن الأعمال تنجز وفق ما يرد في الخطط بهدف حل المشكلات حال وقوعها عند التنفيذ.

عصام الدين محمد متولى، المراجعة و تدقيق الحسابات (1) ، (جامعة العلوم و التكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة ، الصنعاء، 2009 ، ص 122

⁴¹ رغبة براهيم المدهون. العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي . مذكرة ماجيستر . تخصص محاسبة و تمويل . الجامعة الإسلامية . غزة . 2014 ص 70

ثالثاً: الرقابة التصحيحية وتسمى بالرقابة العلاجية : ويرتكز دورها بعد الانتهاء من انجاز مراحل العمل المطلوبة. ويتم عن طريق فحص و مراجعة العمليات المالية التي تم الانتهاء منها. للكشف عما وقع من مخالفات و انجازات عن طريق مقارنة ما تم انجازه بالمعايير الموضوعة سلفاً .

المطلب الثالث: مقومات والإجراءات النظام الرقابة الداخلية

مقومات نظام الرقابة الداخلية :

إن الحاجة لوظيفة الرقابة، تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقاً، ومن خلال ما تطرقنا إليه في دراسة، فإننا نجد هناك جانبين الأول جانب إداري والثاني محاسبي كمقومات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منه:

1-هيكل تنظيمي كفاء:

إن وجود هيكل تنظيمي كفو، يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال، كونه يحدد المسؤوليات بدقة، فوجود خطة تنظيمية سليمة توضح الإدارات الرئيسية وتحدد مسؤوليات وسلطات هذه الأخيرة بدقة تامة، وتبدأ عملية التنظيم بتوظيف الأنشطة المختلفة، ووضعها في مجموعات متجانسة، يعهد بها الإدارة والأقسام يكون هناك مسؤول عن كل منها ويسأل أمام مستوى إدارة الأعلى منه في الخرائط التنظيمية.⁴²

هيكل تنظيمي كفاء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال وخاصة إذا كان تحديده للمسؤوليات دقيق وواضح، والهيكل التنظيمي يختلف من مؤسسة لأخرى وفقاً لحجمها واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، و يكون هذا الهيكل التنظيمي كفاء لا بد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، كما يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية في المؤسسة إلى استقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة بطريقة تمكنها من تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالفة، ويعني استقلال الإدارات ألا يتم السيطرة على بطريقة تمكنها من تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالفة. ويعني استقلال الإدارات ألا يتم السيطرة على عملية بأكملها و أدائها من قبل قسم واحد. و أن يكون هناك فصل واضح بين الإدارة التي تقوم بتنفيذ العملية و الإدارة المسؤولة عن الاحتفاظ بالأصول و إدارة الحسابات. و هذا من أجل خلق رقابة قسم معين لقسم آخر للحد من ارتكاب الأخطاء و الغش و تحديد المسؤول عنها إن وجدت⁴³

2- توفير الموظفين الأكفاء:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة أو الذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، إذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.⁴⁴

إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، الطبعة الأولى، ص 134⁴² 135

⁴³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، ط 2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص 206

⁴⁴ غنو عبدالقادر، المرجع السابق، ص 32

ان فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف . لا تقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم و تنظيم إداري ملائم . و لكن يجب أن تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموظفين و رؤساء الإدارات العاملين بالمؤسسات ذات درجة عالية من الكفاءة .

3- معايير أداء سليمة :

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم، يؤثر بدرجة كبيرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء، وبالتالي يجب على الإجراءات الموضوعية إظهار الخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما أن كفاءة العاملين بالمؤسسة لا يعني التخلي عن معايير قياس أداءهم، وذلك من أجل محاولة المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط لتحديد الانحرافات.⁴⁵ إن وجود هيكل كفاء وعمالة مدربة ذات كفاءات عالية، لا يعني تخلي عن توفير معايير لقياس أداء ، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

4- مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول :

كل من السياسات والإجراءات أداء جيدة لنظام الرقابة الإدارية، إذ تتطلب حماية الأصول ومنع تبديلها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها، فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة وواضحة تحدد مساراتها وكيفية تنفيذها.

يجب أن يكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات لتوفري الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس حتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة، إتباع سياسات سليمة لتوفير الحماية المادية للأصول.

5- قسم المراجعة الداخلية :

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد ،وجود قسم تنظيم إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام.⁴⁶

مقومات المحاسبية

1 - الدليل المحاسبي

⁴⁵شعبان يلفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، ص107 .

⁴⁶ فضيلة بوطورو، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في بنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، الجزائر ، 2007 ، ص23.

ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة من ناحية و نوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى و الأهداف التي يسعى لتحقيقها . حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية و فرعية كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب و يبين طبيعة العمليات التي تسجل فيه , و يعتمد تبويب العمليات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها في مرحلة تالية يدويا أو الكترونيا و أيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المؤسسة .

بالطبع فلا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة المؤسسات . فهو يختلف , وفق طبيعة و نشاط هذا المؤسسة . سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية . فعند إعداد دليل محاسبي يجب مراعاة مايلي:
- أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات , نتائج أعمال المؤسسة , مركزها المالي .
- ضرورة توفر حسابات مراقبة إجمالية . هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الإستاد .
فهذه الحسابات تقوم بكشف حالات حدوث الأخطاء غير المعتمدة أما الأخطاء متعمدة فيصعب اكتشافها عن طريق حسابات المراقبة .

2- الدورة المستندية

إن وجود الدورة المستندية على درجة عالية من الكفاءة , يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد لرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الأساسي للقيود و أدلة الإثبات . فعلى النظام المستندي أن يتميز ب:

- عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية و الشكلية بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه و تداوله .
- ترقيم المستندات لتسهيل عملية الرقابة و ضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة .
- العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية إلى أدنى حد ممكن , حتى يتم تبسيط العمل الإداري و المكتبي و تسيير الإجراءات في المؤسسة .
- يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل المصدر الأساسي للقيود و أدلة الإثبات ، و بتالي عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية و الشكلية .

3- المجموعة الدفترية

تعد مجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة و خصائص أنشطتها خاصة دفتر اليومية العام و ما يرتبط بها من يوميات . كما يجب مراعاة ما يلي عند إعداد المجموعة الدفترية :

- ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لغرض الرقابة
- إثبات العملات قبل حدوثها ما أمكن
- تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها قصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرته على توفير البيانات المطلوبة .

-الوسائل الآلة والالكترونية المستخدمة:

تعتبر الوسائل الآلة المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال وأحسن مثال على ذلك آلات عد وتسجيل الأوراق النقدية المحصلة، بدون نسيان الحاسوب الإلكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العملات المحاسبية، وذلك مختلف البرامج المعلوماتية أين يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية ومعالجتها، كما تعتبر هذه الوسائل من انجعتها في المراقبة و الحد من حدوث الأخطاء.

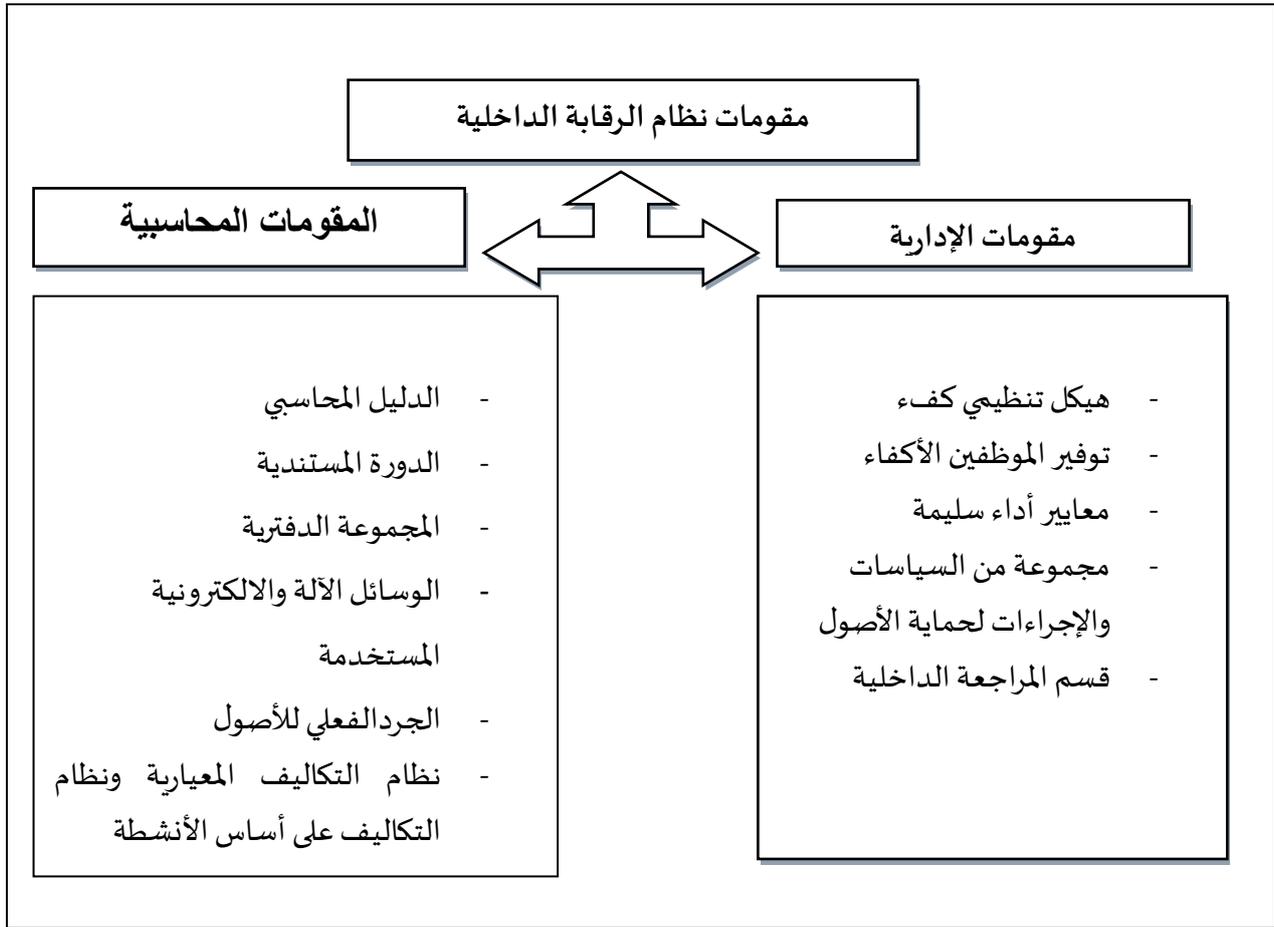
-الجرد الفعلي للأصول:

تتميز كل عناصر أصول المؤسسة بإمكانية جردها الفعلي و مقارنتها بالجرد المحاسبي . و عملية الجرد و المقارنة تتسم بتوفير الحماية الكافية لهذه الأصول مطابقتها لما هو مسجل محاسبيا . كما أن عملية الجرد الدورية تمكن من اكتشاف الفوارق و ماهو موجود خلال الدورة المالية ليتم معالجة ذلك في الوقت المناسب .

-نظام التكاليف المعيارية ونظام التكاليف على أساس الأنشطة:

التكاليف المعيارية هي تكاليف محددة مسبقا لما يجب أن تكون عليه تكلفة وحدة المنتج خلال الفترة المقبلة ,و يتم تحديدها عادة باستخدام الأساليب العملية, و تهدف إلى مساعدة الإدارة في التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات

الشكل 5: مقومات نظام الرقابة الداخلية



مصدر : من إعداد الطالبتين استناد على المرجع

أولاً: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

تقوم الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة ، و تتمثل أساسا في كل من الإجراءات التنظيمية و الإدارية ، والإجراءات لمحاسبية و الإجراءات العامة.

1- الإجراءات التنظيمية و الإدارية⁴⁷

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد فيها إجراءات تخص الأداء الإداري، من خلال تحديد الاختصاصات و تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن رقابة على كل الموظفين داخل المؤسسة، و توزيع وتحديد و المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤولا و مدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، و إجراءات أخرى من طرف الموظف الذي قام بإعدادها.

إجراءات حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل و فرض إجراءات معينة و لانتقاء العاملين ، و ضبط الخطوات الواجب إتباعها لإعداد و القيام بعملية معينة ، بحيث لا يترك لأي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول ، و بالتالي يمكن إظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط هي:

1-تحديد الاختصاصات:

إن تحقيق أهداف المؤسسة يكون حتما عبر تضافر الجهد داخل أجزائها كل حسب اختصاصه ، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها ، فعند الوقوف على هيكلها التنظيمي ، يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديرية الموجودة بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات . فكل مديرية لها اختصاصاتها الخاصة بها.

2-تقسيم العمل:

إن تقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة و يمنع من تداخل و تضارب مهامها ، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، الغش و التلاعبات داخل المؤسسة.

3-توزيع المسؤوليات :

يقوم هذا الإجراء إلى الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين من أجل تحديد تبعية الإهمال و الأخطاء، و عملية تحديد المسؤوليات بشكل واضح و بين تكمن كل موظف من معرفة حدود عمله و مسؤولياته و التزاماته تجاهها، وهذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد و بدقة مرتكب الأخطاء و عدم استطاعته التهرب منه من جهة أخرى.

4-إعطاء تعليمات صريحة :

طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص ص 105،112.

يشمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي في المؤسسة و ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو المصلحة إلى منفذها ، فالصراحة و الوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمات و تنفيذها على أحسن وجه ، و لكي تكون هذه التعليمات صريحة و يستطيع المنفذ تطبيقها يجب أن تتميز بالوضوح، الفهم و احترام السلم التسلسلي للوظائف .

5-مراقبة الموظفين ورفع مستوى كفاءة أدائهم :

يجب و ضع بعض الترتيبات اللازمة للتأكد من أن الموظفين مؤهلين و يتمتعون بالقدرات التي تناسب مسؤولياتهم كالتدريب و دوران التناوب و التقييم الدوري، لأن السير الجيد لأي نظام رقابي يرتبط بالضرورة بكفاءة و نزاهة و استقامة الموظفين، لذا تعتبر الكفاءة و المميزات الفردية من أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام.

ثانيا : الإجراءات المحاسبية : و تضم النواحي التالية:

- 1-إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش و الاحتيال، ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة؛
- 2-إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين، و مرافقة به الوثائق المؤيدة الأخرى؛
- 3-عدم استدراك أي موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر؛
- 4-استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي و يقلل من احتمالات الخطأ إلى سرعة إنجاز العمل؛
- 5-استخدام و سائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة و حسابات المراقبة الإجمالية؛
- 6-القيام بمجرد ذلك مع الأرصدة الدفترية
- 7-القيام بمجرد مفاجئ و دوري للنقدية والبضاعة والاستثمارات و مطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية⁴⁸

ونجد بعض الإجراءات المحاسبية المختصرة وهي كالتالي:⁴⁹

- التسجيل الفوري للعمليات
- التأكد من صحة الوثائق
- إجراءات المطابقة الدورية
- عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله

ثالثا : الإجراءات العامة : وتضم النواحي التالية:

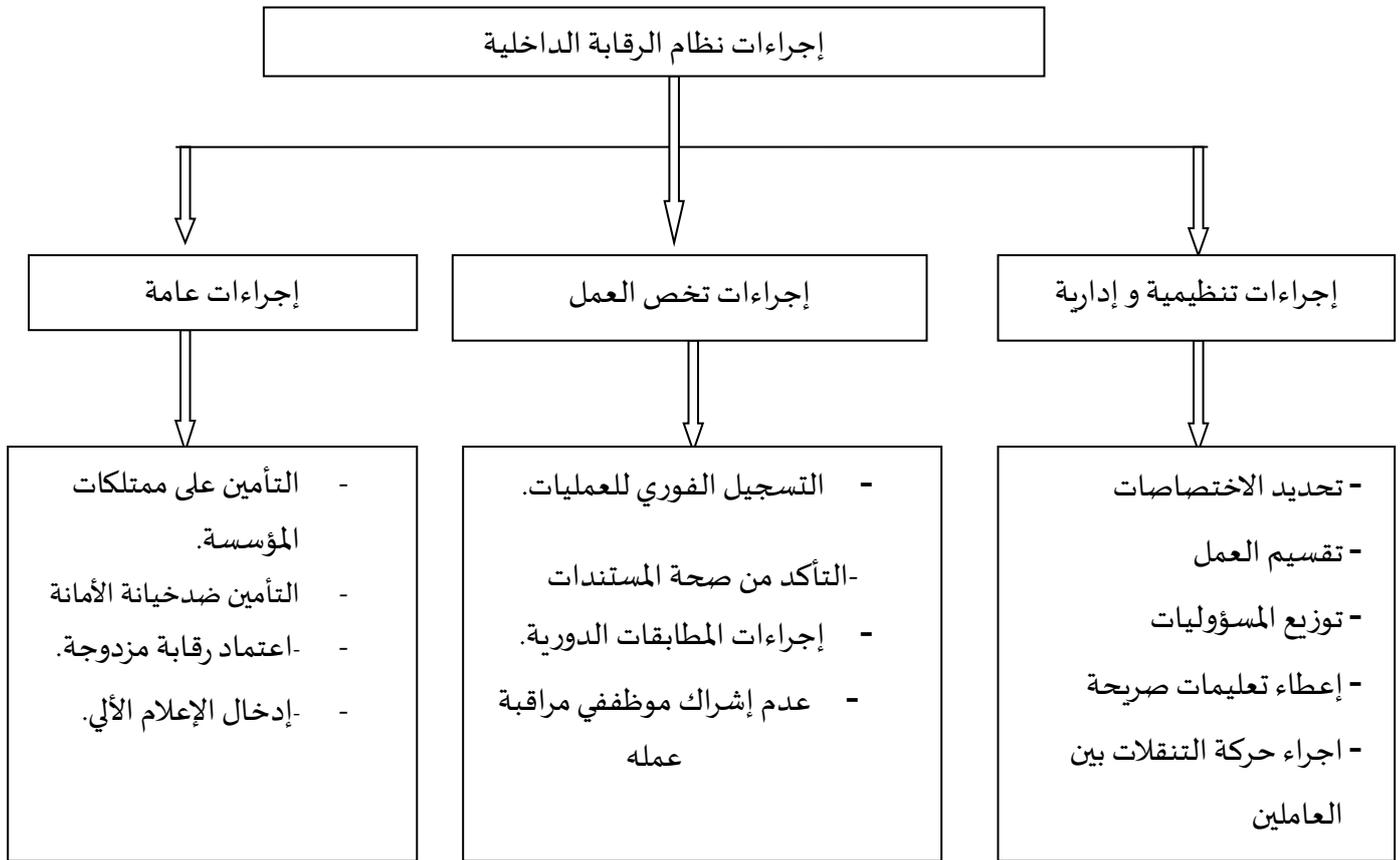
إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 48. 141
49. عادل غزي، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهيكل العمومية التونسية ووزارة الشؤون 46 الاجتماعية، تونس، 2018، ص 15. 49.

- 1- التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها
- 2- التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها، ضد خيانة الأمانة؛
- 3- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد و الصادر؛

4- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات، وعهدة الخزائن النقدية وغيرها.⁵⁰

- 5- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس، وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي
- 6- استخدام وسيمة الرقابة الجدية بجعل سلطات الاعتماد متماشية مع المسؤولية.

الشكل6: إجراءات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص123

المبحث الثالث: دور تدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

في ضوء ما تقدم من عرض للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي تتضح لنا بأن هناك علاقة تكاملية، حيث الرقابة الداخلية تضع الضوابط وأسس على إدارة المؤسسة العمل على أساسها، وتدقيق الداخلي هو نشاط تأكيدي واستكشافي من مدى تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية والذي يؤكد تلك العلاقة التكاملية هي تطابق الأهداف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، وكلاهما في نهاية يهدف إلى حماية أصول المؤسسة وازدهارها وحتى نقوم بإثبات ذلك علينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية، فهي تقع على قمة نظام الرقابة الفعال والقوي كي يقوم هذا النظام ومن أهم عناصره، كما أن المؤسسات تحتاج إلى نظام بتحقيق أهدافها بنجاح، لذلك يتوجب على التدقيق الداخلي دراسة وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال رسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسبة⁵¹

حيث أن الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو فحص النظام الرقابة الداخلي المعمول به . ومن ثم تحديد نقاط الضعف فيه، وتقديم التوصيات لتحسين نظام الرقابة . و هو ما نصت عليه معايير الأداء من خلال المعيار رقم 213 - الرقابة- و الذي يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، والدفع لتحسينها المستمر"

كما نص معيار 213 ت1 على: " يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحكومة .

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية المؤسسة
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية و المعلومات التشغيلية
- فعالية وكفاية العمليات والبرامج
- حماية الأصول
- الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود."

و نص المعيار 213 ت:1 " يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بوضبط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمؤسسة⁵².

منه فعلى المدقق الداخلي دائما التنبه بأن الرقابة تكون كافية ومفيدة فقط إذا صممت لتحويل هدف معين، بشكل عام فإن الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو الحصول على توكيد معقول بأن أهداف الإدارة سوف يتم تحقيقها، وهي مهمة التدقيق الداخلي فيما يخص تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التأكد من صحة وطبيعة المعلومات وقابلية الاعتماد عليها بالإضافة إلى تحديد مدى الالتزام بالسياسات

خلف عبد الله الواردات . دليل التدقيق وفق المعايير الدولية الصادرة عن مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع . عمان 2014 ص⁵¹535
معهد المدققين الداخليين، . للممارسة المهنية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي⁵² 2017

والخطط والأنظمة، والتأكد من حماية أصول المؤسسة واستغلال مواردها، الإجراءات القوانين بكفاءة واقتصادية ومدى العمل على تحقيق أهدافها، ولكي يتمكن التدقيق الداخلي من تقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يحتاج إلى:

- تحديد الأنشطة الخاضعة للتدقيق و تحديد أنظمة التشغيل و نظام الرقابة
 - القيام بإعداد تقييم أولي الأنظمة
 - تحديد مدى الفحص على أساس نتائج التقييم الأولي
 - القيام بأعمال الفحص و تقييم نتائجه
 - استنتاج فيما كانت الرقابة غير مناسبة و غير فعالة
 - تقديم تقرير نهائي لتقييم نظام الرقابة . و تحديد التوصيات اللازمة لتحسين الوضع.⁵³
- و من هنا فالعلاقة بين التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية علاقة مباشرة . حيث يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قسم التدقيق الداخلي داخل المؤسسة . تتمثل مهمته في التأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات و اللوائح و السياسات التي تم وضعها . كذا التأكد من دقة المعلومات المالية و التحقق من عدم وجود أي تلاعب أو مخالفات و بصورة مختصرة فإن مهمة قسم التدقيق الداخلي هي التأكد من تطبيق و انجاز مهام نظام الرقابة الداخلية⁵⁴
- طالما أن المدقق الداخلي يعمل داخل الوحدة الاقتصادية فهو يسعى الى خدمة الإدارة من خلال عملية الرقابة و لذلك يمكن حصر اهتمام المدقق الداخلي بعملية في النقاط التالية :
- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف.

- ✓ -استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة المعينة يدعم قدرته على تزويد الرقابة ذلك يؤكد على اعتماده، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط له فإن الإدارة تعمل على التدقيق في تحقيق عملية الرقابة؛
- ✓ -طالما أن المدقق الداخلي هو احد العاملين الوحدة الاقتصادية، فان قربه من السجلات المالية يجعله على دراية كاملة نسبيا للمشاكل التي تلاحق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة وإتمام عملية الرقابة؛
- ✓ يتضح من الأدوار التي يمكن أن يلعبها المدقق الداخلي مع الإدارة أن احتياجات هذه الأخيرة تتطور بصورة سريعة وهذا ما يزيد ويضاعف من اعتمادها على مجهودات التدقيق الداخلي، ومن الأمثلة الواضحة التي تبرز الحاجة إليه هي منع وتقليل الأخطاء، ومساعدتها على استبعاد أسباب الضياع والإسراف وذلك الاعتماد على الأدوات الرقابية .

⁵³الوردات خلف عبد الله ، دليل التدقيق وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى. مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع . عمان .2014،ص 5

خلف عبد الله الوردات . التدقيق الداخلي . مرجع السابق ص 143⁵⁴

و يمكن تلخيص علاقة بين النظام الداخلي و التدقيق الداخلي في الجدول التالي:

الشكل 7:علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلي

المكونات	الرقابة الداخلية	التدقيق الداخلي
المفهوم	تشمل على خطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الشركة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، والرقابة والتوجيه
مسؤوليات الإدارة	تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي، والمحافظة عليه، و عند تنفيذها لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها و بانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة بفعالية	تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق القيام بتأدية عمليات التدقيق. إعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق اللازم تأديتها
مسؤولية المدقق الداخلي	يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة	تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية، تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كيفية إنجاز العمل
الأقسام	تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية ومحاسبية والضبط الداخلي	يقسم التدقيق الداخلي إلى التدقيق المالي والتدقيق الإداري
الأدوات	الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي هدفها تأمين سلامة وتنفيذ عملياتها والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات.	التدقيق الداخلي هدفه تقويم الأنظمة المعينة بحماية ممتلكات الشركة وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف

المصدر: عطاء الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا المعلومات، دار النشر

والتوزيع الأردن 2008

نلاحظ و نستنتج أن الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية بسبب طبيعته و إمكانية تطبيقه في حين أن التخفيف من المخاطر من خلال الضوابط المناسبة و التأكد من عدم إعاقة المؤسسة من تحقيق أهدافها هو الغرض من الرقابة الداخلية . فحص ما اذا كانت هذه الضوابط تعمل على النحو المنشود هو الهدف من التدقيق الداخلي . لقد انهار عدد من الشركات الكبيرة مثل Lehmann Brothergenton بسبب عدم وجود نظام النظام رقابة داخلي سليم ووظيفة تدقيق داخلي فعال

المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

يقوم المدقق الداخلي بدراسة و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها و لإحكامها . حيث نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص و تقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة و الحكم على درجة متانتها.⁵⁵

يقوم المدقق الداخلي بفحص كفاية نظام الرقابة الداخلية و فاعليته بغرض تحديد ما إذا كان النظام الموضوع يوفر تأكيدا المعقول بأن أهداف المؤسسة سيتم تحقيقها بطريقة اقتصادية و بكفاءة، و تعد الرقابة كافية إذا قامت الإدارة بالتخطيط و تصميم الأنظمة الرقابية بطريقة ملائمة، و بذلك تحقيق التكامل بين المفاهيم، و الأنشطة، و الأشخاص بالطريقة التي تمكن من تحقيق أهداف الموضوع، حيث يتم توفير التأكيد المعقول عندما تتخذ إجراءات بتكاليف معقولة لجعل الانحرافات في حدود المستوى المسموح به و يفيد ذلك التدقيق الداخلي في تحديد الأخطاء المهمة و الأعمال غير المشروعة و اكتشافها من أجل تصحيحها خلال مدة معقولة، أي أن الغرض من فحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية هو تحديد ما إذا كان النظام يعمل كما هو محدد ، و بالتالي فإن للمدقق الداخلي له دور في:⁵⁶

-الالتزام:

يعتبر من أهداف التدقيق الداخلي تحديد ما إذا كانت سياسات برامج الإجراءات الرقابة الداخلية المقررة، تعمل بشكل مقنع.

-حماية الأصول:

يقوم المدقق الداخلي بصفة رئيسية باختبار فاعلية نظم الرقابة المحاسبية و المالية و التشغيلية التي تم تصميمها لمحاسبة عن الأصول و حمايتها.

-التحقق:

⁵⁵الوردات خلف عبد اهلل، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لمنشر و التوزيع، الأردن، 2006 ص 143

⁵⁶ أحمد قايد نور الدين . التدقيق المحاسبي . الطبعة الأولى . دار الإعصار العلمي . عمان . الأردن . 2017. ص 172

يقوم المدقق بالتحقق من دقة ومصداقية البيانات المستخدمة في التقارير الداخلية المعدة للإدارة مكانية الاعتماد، من أجل تعزيز الدقة وإمكانية الاعتماد .

-تقييم الأداء:

بالإضافة إلى الرقابة التنظيمية والتشغيلية فإن كثيرا ما يطلب من المدقق الداخلي تقييم أداء العاملين؛

-التوصيات بالتحسينات:

يجب على المدقق الداخلي إبداء مقترحات لتحسين نظام الرقابة الداخلية، خصوصا ما إذا كان هنالك اكتشاف لحالة قصور ما.⁵⁷

المطلب الثالث: معايير النظام الرقابة الداخلي

تعتبر الإدارة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية ، حيث أن أي قصور في هذا النظام ستتحمل الإدارة تبعاته، ومن أجل التقليل من المخاطر الناتجة عن الرقابة الداخلية فهي تسعى إلى تصميم أفضل الإجراءات والممارسات المرجعية الدولية التي تحقق تنفيذ هذا النظام عالي، الجودة وعلى هذا الأساس أقرت لجنة COSO مجموعة من المعايير الواجب توفرها في مكونات نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق هذا الهدف.⁵⁸

1 -معايير فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية :

إن المسؤولية التي تتحملها الإدارة اتجاه تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لن يكون لها معنى دون فهم وإدراك الهدف من الهيكل الرقابة الداخلية، فعلى الإدارة أن تدرك العلاقة بين مكونات وتأثير كل منها على تحقيق الأهداف والذي يدفع الإدارة إلى تسخير الإمكانيات المادية والتنظيمية بتحديد تأثير على بعضها وعلى فعالية نظام الرقابة الداخلية ،حيث أن تحقيق الكفاءة استغلال الموارد لا يمكن أن يتحقق دون هدف الالتزام بالتشريعات والقوانين والتعليمات ونفس الشيء بالنسبة لهدف توفير معلومات مالية دقيقة، فتحقيق هذه الأهداف متكامل.

حيث أن إدراك الإدارة لكيفية تحقيق الأهداف وكيفية تأثير تلك المكونات على الأهداف يزيد من وعيها واتجاه أهميتها والعوامل التي تؤثر عليه، مما يقلل من التكاليف المحتملة عند تصميم النظام وتنفيذه وتكاليف فشله والتي تعبر عن عدم جودة النظام ، ومن أجل الفهم الجيد للنظام والتقليل من المخاطر المحتملة يجب على الإدارة مايلي :

- تحديد أهداف المنظمة

57

أحمد قايد نور الدين. مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية مذكرة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل . الجامعة الإسلامية . غزة فلسطين . 2011.ص22. مذكرة غير منشورة
مقدام خالد و عبد الله مايو. نظام الرقابة الداخلية . مطبوعة مقدمة لطلبة قاصدي مباح. الجزائر . 2015. 2016. ص 48.⁵⁸

- تحديد ودراسة عوامل المحيط الخارجي وتحديد أثارها

- دراسة معمقة لكل مكون من مكونات نظام الرقابة

-تقييم المكونات الخمسة لنظام الرقابة ، وتحديد معايير الأداء في كل مكون من مكونات نظام الرقابة

. ثانيا- معايير تكامل مكونات هيكل الرقابة الداخلية :

حسب اللجنة فإن مكونات الرقابة الداخلية ينبغي توفرها في كل نظام، ويجب أن تكون متكاملة من أجل تحقيق أهداف النظام، حيث أن بيئة الرقابة تمثل الحيز الجامع على أساسه تتفاعل باقي المكونات وتنظيم مجموعة من العناصر كفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والإشراف، سياسة الموارد البشرية، سلوك وأخلاقيات الأعمال.

ثالثا- معايير فعالية كل جزء من أجزاء الرقابة الداخلية :

سنتعرض في هذا الجزء لمعايير فعالية كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:⁵⁹.

1-معايير فعالية بيئة الرقابة:

يساعد وجود بيئة رقابية تعمل بفعالية على تحقيق الفعالية في مكونات نظام الرقابة الداخلية الأربع , ولاشك أن فعالية بيئة الرقابة يتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة , إدارة المؤسسة ومدى اقتناعهم بأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة, وذلك لان تلك السياسات ستنعكس على سلوك جميع العاملين بالمؤسسة.

2-معايير فعالية تقييم المخاطر :

يجب أن تقوم إدارة المؤسسة بتقدير المخاطر المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية في ظل ظروف بيئة الرقابة وفي ظل الظروف الاقتصادية والقانونية والتشريعية والاجتماعية التي تعمل فيها المؤسسة ,حيث انه يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال في ظروف معينة, وغير فعال في ظروف أخرى.

يجب أن تقوم الإدارة بتقييم المخاطر المتعمقة بإعداد القوائم المالية بفعالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب العوامل والأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر، أو التي تؤدي إلى زيادة مستوى الخطر، والقيام بالعديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الخطر الذي تتعرض له الشركة.

من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الخطر عدم كفاءة العاملين بالمؤسسة، وزيادة درجة تعقيد نشاط المؤسسة، وزيادة درجة اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات، ودخول منافسين جدد في سوق المنتجات التي تقوم المؤسسة بتصنيعها.

محمد السيد سرايا و آخرون . الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة. دار التعليم الجامعي . الاسكندرية. مصر . الطبعة الأولى. 2013
ص⁵⁹ 46,49.

3- معيار فعالية أنشطة الرقابة :

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا لا بد من القيام بأنشطة الرقابة بصورة فعالة تضمن تخفيض مستوى الخطر وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية , وتتضمن أنشطة الرقابة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يتم اتخاذها مثل سياسات الرقابة على الأصول والسجلات , والفصل بين الواجبات والمسؤوليات, والاعتماد السليم للعمليات والأنشطة, وكذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

4- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات:

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظاما فعالا وملائما للمعلومات والاتصال المحاسبي يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لضمان تحقيق أهدافها , ويقوم هذا النظام بتجميع وتسجيل وتصنيف وتحليل عمليات المؤسسة والتقرير عنها لمختلف المستويات الإدارية إلى أسفل أو أعلى من خلال العديد من قنوات الاتصال بما يسمح بإعداد قوائم مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها والثقة بها.

5- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات الرقابة الداخلية:

تؤدي المتابعة والتقييم المستمر وفعاليتها لمختلف مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في نظام الرقابة الداخلية, لان التقييم والمتابعة المستمرة وفعاليتها لمكونات الرقابة الداخلية يساعد على معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يعمل وفقا للتصميم السابق إعداده أم لا ؟ وما إذا كانت هناك حاجة لتعديل أجزائه لتتمشى مع التغيرات في ظروف التشغيل.

رابعا : معيار كفاءة وفعالية إدارة التدقيق الداخلي :

لاشك أن وجود إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالمؤسسة وبما لها من خبرات ومؤهلات مناسبة وباعتبارها أداة من أدوات الرقابة الداخلية, يحقق الفعالية في تصميم وتشغيل ومتابعة تشغيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة, خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتبع مجلس الإدارة مباشرة, وتقوم إدارة التدقيق الداخلي التي تعمل بفعالية دورا كبيرا في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

خامسا: معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:

لكي يتم تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية, لا بد من استخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات, ومن أمثلة وسائل الاستفادة من هذه تكنولوجيا عند تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية تسجيل العمليات آليا, والتحقق من دقة التشغيل آليا, وتحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحساب الآلي, والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية من خلال شبكة الإنترنت⁶⁰.

الشكل 8: الشكل التوضيحي على معايير النظام الرقابة الداخلية

محمد السيد سرايا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 49⁶⁰



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد على محمد السيد سرايا وآخرون، «الرقابة الداخلية والمراجع الحديثة» ص 46، 2013، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 1، ط.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان سير العملية، وهي تعتبر وظيفة لها علاقة مع عناصر العملية الإدارية الأخرى وبشكل خاص التخطيط واتخاذ القرارات.

و لقد ازداد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية و هذا نظرا للدور الذي يلعبه و الفائدة التي يعود بها سواء للأطراف الداخلية أو الأطراف الخارجية للمؤسسة, لا يمكن للمدقق أن يتأكد من أن الوقاية من الوقوع في الأخطاء و الغش و التلاعبات محكمة إلا عن طريق وفحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية و ذلك بتحديد نقاط ضعف النظام ليتم تفاديها و تصحيحها كي لا تستغل لأعمال الغش و التزوير.

ويعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية, الهدف منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المعمول بها ورفع كل المشاكل والانحرافات إلى الإدارة المسؤولة، ويكون نظام الرقابة فعال عندما تكون الأنظمة الرقابية تدار بشكل أو بطريقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في المؤسسة وذلك من خلال التصريحات التي يقوم بها المراقب من خلال مراقبة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له، وتم التعرف إلى مساهمة المدقق الخارجي لهم .

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل الثالث:

سابقا ذكرنا في الجانب النظري التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية و مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية , نتطرق أن إلى الجانب التطبيقي , حيث سيتم دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري – مستغانم .

ومن خلال هذه الدراسة سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري

المبحث الثاني: وكالة مستغانم نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام مصالحتها

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية في بنك

-المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

المطلب الاول: تعريف البنك الخارجي الجزائري:

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

يعتبر البنك الجزائري الخارجي مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة -11 شارع العقيد عميروش، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

المطلب الثاني: وظائف ومهام البنك الخارجي الجزائري:

للبنك عدة وظائف مهمة التي تتمثل فيما يلي:

-تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

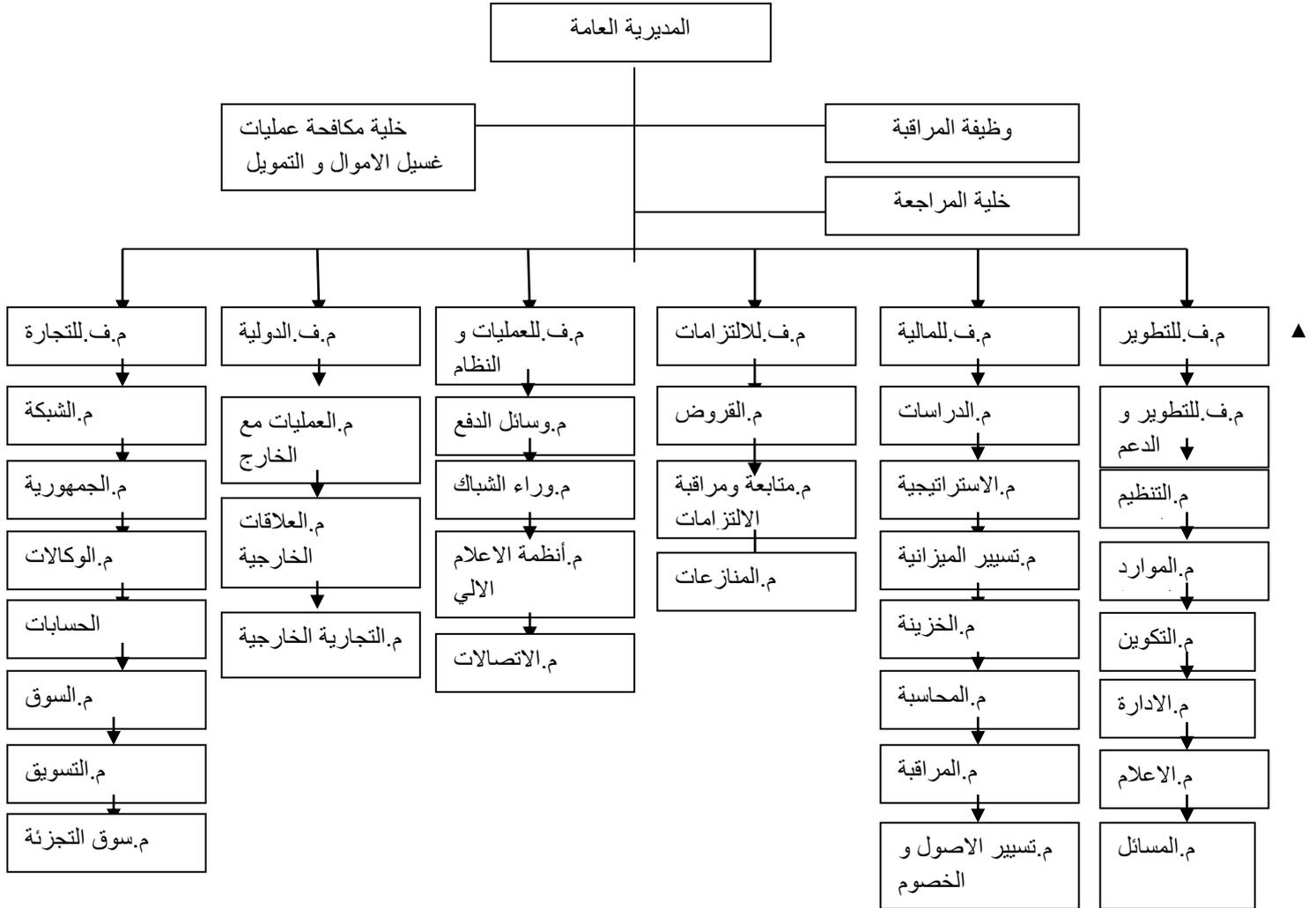
-تمويل جميع عمليات التجارة الخارجية.

-ترخيص جميع عمليات الإقراض قروض او تسبيقات مع او بدون ضمان.

-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة او الاجلة المبرمة المستعارة المقرضة رهن الحيازة ربح فروق الاسعار بين العملات الاجنبية.

-اعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء او بالعمليات العقارية او غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



-المبحث الثاني: وكالة مستغانم نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام مصالحتها

المطلب الاول: تعريف ونشأة وكالة مستغانم

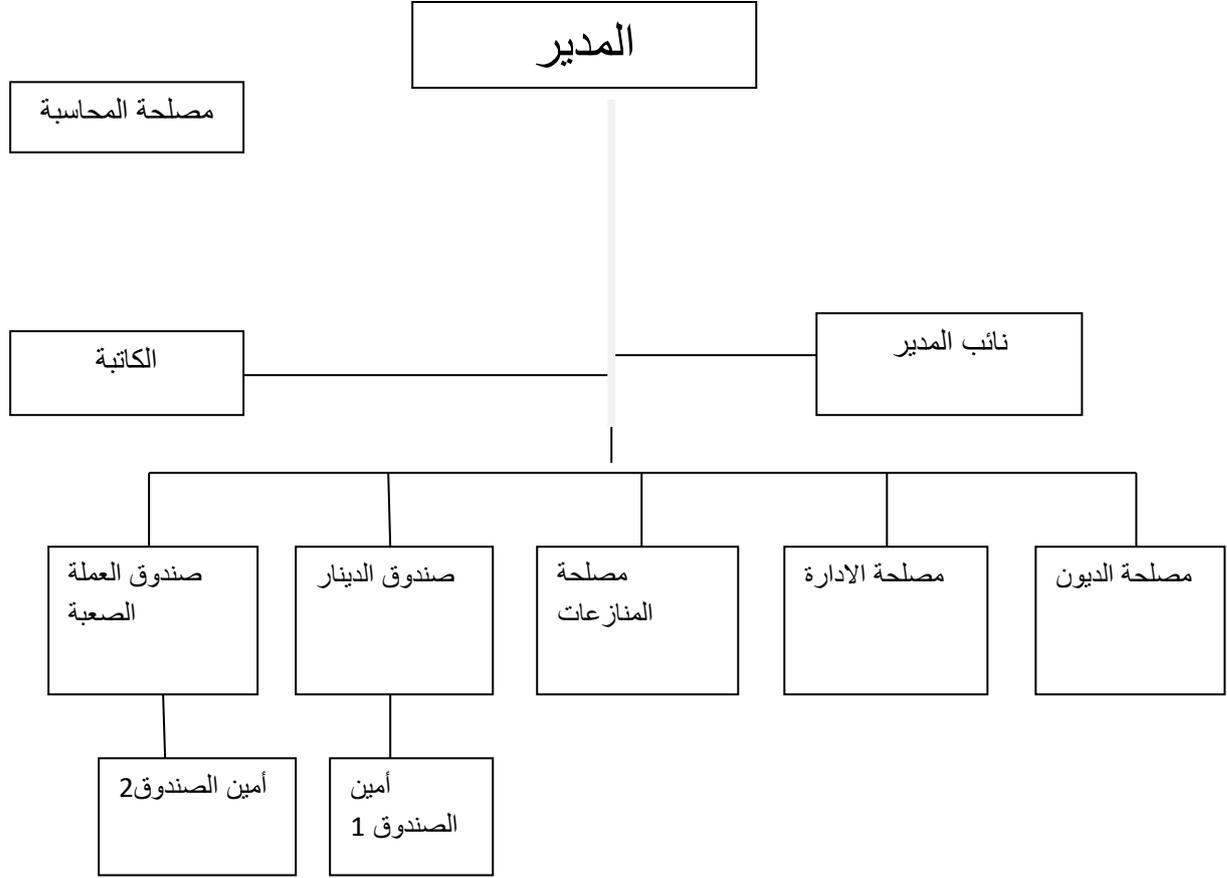
بالنسبة لوكالة مستغانم: بعد الاستقلال أصبحت مؤسسة مصرفية عمومية وسميت ببنك الجزائر الخارجي ذات رأس مال 230مليار دينار جزائري، صفتها شركة ذات أسهم، مقر الاجتماعي 11 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة. من الخدمات التي تقدمها ما يلي:

- سحب و إيداع النقود
 - فتح الحسابات للزبائن, حساب جاري, حساب دفتر , حساب دفتر اسلامي, حساب منتهي المدة.
 - يمنح إعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين
 - استلام طلبات القروض و الملفات المرتبطة بها
 - إيداع و استلام الصكوك البنكية...
- تقوم كذلك بمهام متعددة كمعايينة وتحليل تسيير ملفات قروض الخواص والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، معالجة عمليات الزبائن إداريا ومحاسبيا سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.

▪ وتهدف هذه الوكالة إلى:

- تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملياتها.
- تسيير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سونطراك).
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل: opec.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم



المطلب الثالث: مهام كل مصلحة

المدير:

هو الشخص المسؤول عن العمليات المالية البنكية, وكذلك الموظفين الذين يقدمون خدمة العملاء في المعاملات المصرفية أو الإقراض, يراقب المعاملات من أجل الدقة و الاحتراف, يتحمل مسؤولية إبرام توقيع كل العقود والاتفاقيات, ومختلف الوثائق, يطور رأس مال الوكالة, تنظيم وفحص وتنمية نشاطات الوكالة, يطور مستوى الموظفين, يوضع نسب النشاطات الدورية على شكل جداول. يقوم مدير البنك الجزائري الخارجي بالإشراف على الموظفين وتدريبهم, إعداد التقارير والمخصصات, معالجة قضايا خدمة العملاء والمساعدة.

-نائب المدير:

يقوم بدوره بأعمال مختلفة وهي :

-ربط ومتابعة مخطط العمل التجاري للوكالة

-معالجة الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن

-تحقيق فحوصات معمقة على كل الإنتاجيات البنكية

-المشاركة في لجنة السلفيات للوكالة

-توزيع الأهداف ومتابعة القياسية التجارية

-مصلحة المحاسبة: تضم المراقبة والمحاسبة:

1-قسم المحاسبة:

وتقوم بفحص جميع العمليات اليومية وكذا التأكد منها بمقارنة الوثائق المالية و المحاسبية, مع العمليات المالية المحاسبية المسجلة في النظام المعمول به (دالتا), وكذا اكتشاف الأخطاء المحاسبية ومعالجتها مع المصلحة المختصة بها, كذلك مراقبة العمليات التي تخص الأفراد و البنوك الأخرى وإعداد الميزانية الختامية و تحليل رقم أعمالها.

-الكاتبة:

من مهامها تسهيل أعمال المدير, التي بدورها تتدخل في شؤون تسييرها وتنظيمها, كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة, واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

-مصلحة الديون:

تتكلف بكل ما هو قانوني, استشارات وتوجيه وتحصيل الديون لمختلف القروض بأنواعها, نضيف إلى ذلك إعداد وتحضير عقود ضمانات مقابل القروض البنكية (الاستهلاكية, العقارية, الاستغلال, الاستثمار).

-مصلحة الإدارة:

تقوم باهتمام بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات, وإعداد الحوافز الخواص بهم, كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات, تسديد فاتورة الغاز و الكهرباء و شراء مواد التنظيم, ترميم الأشياء التالفة, شراء مواد و لوازم و أثاث مكتب, كما تقوم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها, ودراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق.

-مصلحة المنازعات:

تقوم بمهام التالي:

-المحافظة الوثائق القانونية للزبون

-تسيير الوثائق القانونية

-المحافظة على الوثائق القانونية للوكالة

-المحافظة على ملفات الزبائن

-الاهتمام بالتزاعات مثل الإرث...الخ

-تسديد مستحقات المحامين.

-صندوق الدينار:

كل الأوراق المحاسبية والمالية التي تتم معالجتها في اليوم تجمع في صندوق الدينار فتعالج وتقوم بإعداد التقارير الدورية والإحصائية المضبوطة.

-صندوق العملة الصعبة:

يتكفل صندوق العملة الصعبة بمعالجة إصدار واستقبال عمليات مع الخارج وتتكون من قسم تحويلات و الاسترجاع،تسيير وسائل الدفع مع الخارج، استبدال (البيع و الشراء).

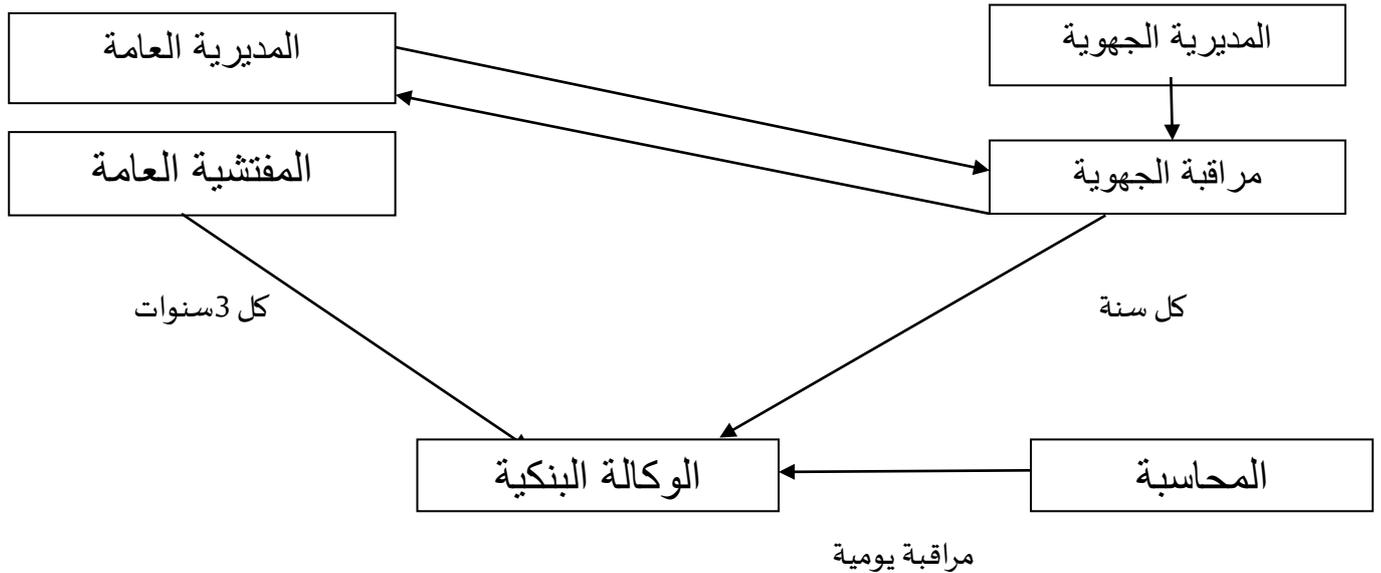
-المبحث الثالث:نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك

يعتبر التدقيق الداخلي أداة من نظام الرقابة الداخلية, يتم من خلالها إكتشاف الأخطاء المتعلقة بالعمليات الحسابية و المالية التي تتم في البنك.

كما أنها وسيلة لقياس الأداء العملي للموظفين و التسيير الحسن للبنك , تحقيق مردودية أداء مالي الجيد أي تغطية جميع متطلبات الزبائن , حيث يساهم التدقيق الداخلي في إعداد الميزانية الختامية للبنك وإعطاء حسابات حقيقية تعكس مدى قدرة البنك على تمويل القروض و المشاريع الاستثمارية , كذلك فعالية الجهاز البنكي في النمو الاقتصادي الوطني.

حيث كل سنة تقوم المراقبة الجهوية للتسيير للمديرية الجهوية بمراقبة وكالتها وتقوم بإعداد تقرير مفصل تقدمه إلى المفتشية العامة. وهذا للتسيير الفعال للبنك.

أما المفتشية العامة للمديرية العامة تأتي مرة كل 3 سنوات فتقوم بمراقبة النتائج مع الاهداف المسطرة للبنك.

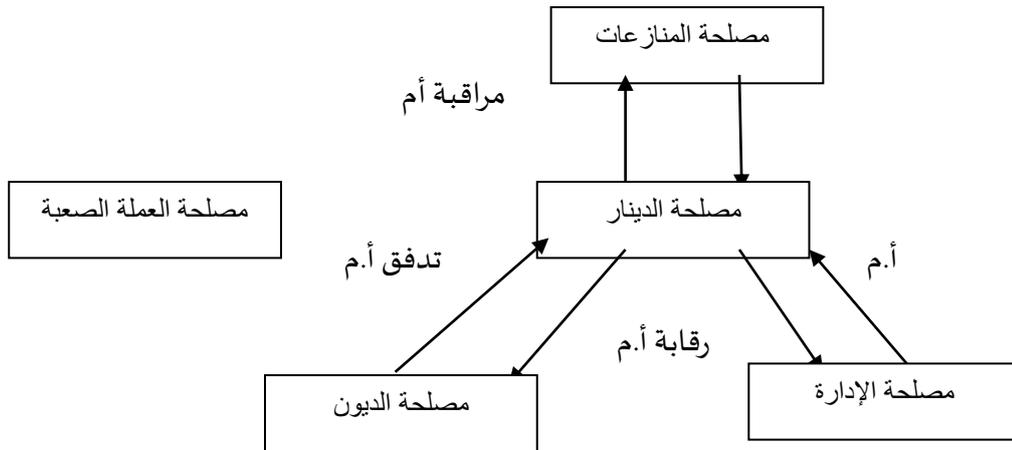


المصدر: بيان توضيحي سيرورة الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي , من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوكالة.

يقوم التدقيق المحاسبي داخل الوكالة الجهوية لمستغانم بفحص جميع العمليات المحاسبية ويتأكد من صحتها وعند وجود خطأ يعلن المصلحة المختصة بهذا الخطأ من أجل تعديله و تصحيحه.

تقوم كل مصلحة بتدقيق ومراقبة مصلحة أخرى

مثال :



المصدر: بيان توضيحي رقابة مصلحة لمصلحة أخرى (داخل وكالة مستغانم), من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوكالة

مثال:

يقوم مدير البنك الخارجي للجزائر بفحص ومراقبة ordre de retrait بعدها يقدمها لمصلحة المحاسبة, ومن ثم يقوم التحقق منها و تأكد من صحتها. أي مصلحة تراقب مصلحة.

المطلب الاول : اكتشاف الاخطاء المرتكبة ومعالجتها

تكتشف الأخطاء في القائمة المالية ويتم اكتشاف هذا الخطأ من طرف المحاسب الذي مهمته التدقيق ومعاينة هذه القوائم عند تحرير شيك من طرف الزبون أحيانا يحمل خطأ السهو من طرف ممر العملية حيث يقوم هذا الأخير بكتابة اسم زبون ورقم زبون آخر يتوافق مع اسم ورقم حساب الزبون آخر

مثال: اسم: غزلان رقم الحساب: فتيحة المبلغ: 200.000 دج

مثال: اسم: فتيحة رقم الحساب: غزلان المبلغ: 200.000 دج

اكتشاف الخطأ: عندما يقوم المحاسب بالمقارنة بين الشيك المحرر والمعلومة الموجودة في النظام البنكي المعمول به Δ ويجد الاختلاف فيقوم بتصحيحه خطأه.

معالجة الخطأ: كتابة رسالة تتضمن أخطاء القائمة المالية التي تحتويها وإرسالها إلى المؤسسة المعنية بذلك وتتم هذه العملية عبر الخزينة العمومية من أجل تصحيح الخطأ الموجود في القائمة المالية وإعادة بعث قائمة جديدة صحيحة تتضمن ما يلي:

اسم الزبون يتوافق مع رقم حسابه وهكذا نكون عالجتنا الخطأ.

1. أنواع الأخطاء المحاسبية والمالية:

أ. الأخطاء الكتابية: حيث تنقسم إلى عدة أنواع ومنها ما تقع في الشيك البنكي: المبلغ المكتوب بالأرقام لا يتوافق مع المبلغ بالكتابة مثال: سحب شخص مبلغ بقيمة

الخطأ: 200.000 دج حيث سجله في الشيك deux milles dinars

تصحيح الخطأ: 200.000 تكتب بهذه الطريقة deux cent milles dinars

معالجة الخطأ: كتابة استدعاء من الأطراف المؤسسة أو البنك التي تتم السحب منه وإرساله إلى الزبون المعني بالشيك، ويأتي الزبون ومعه شيك جديد لإعادة لتحرير شيك آخر خالي من الأخطاء وإعادة كتابة المبلغ بطريقة صحيحة 200.000 DA بـ deux cent milles DA حتى تتم العملية دون أي أخطاء وبطريقة صحيحة.

ب. خطأ كتابي في القوائم المالية التي تأتي من الخزينة العمومية:

حيث هذا الخطأ يكتشف عندما تأتي القوائم المالية من مؤسسة المستخدمين الذين لديهم حساب في البنك ويتم ترحيل مبالغ أو أجور الحسابات في البنك وخلال هذا الترحيل

• شيك رقم (01) 50.000 غزلان

• شيك رقم (02) 70.000 فتيحة الفرق 20.000

• سحب 50.000 من حساب غزلان

• سحب 50.000 من حساب فتيحة

تصحيح الخطأ: يتم اكتشاف هذا الخطأ عند مراقبة إحدى الساحبتين رصيدها المتبقي في الحساب حيث تقوم بإبلاغ الصراف وتتم من خلال هذا الأخير إعادة مراقبة عملية السحب مع الشيكات المدفوعة فيتم حذف المبلغ الزائد من حساب غزلان وإدراجه وبهذا قد تكون تمت تسوية الحسابات.

خطأ كتابي في معلومات الزبون (الاسم، اللقب، العنوان...الخ):

حيث يندرج هذا الخطأ ضمن الأخطاء الكتابية سواء من طرف ممر العملية أو من طرف الحساب البنكي المعمول به Δ فهذا الخطأ يكون سواء في اسم الزبون أو رقم حسابه أو المبلغ الذي قام بسحبه.

5. اكتشاف الخطأ: يتم اكتشاف هذا الخطأ من طرف الزبون عند مراقبة أوراقه والمحاسب أو الصراف: بحيث يقوم المحاسب بمقارنة اسم ولقب ورقم حساب الزبون مع المعلومات المكتوبة فيتيبين الخطأ.

تصحيح الخطأ: يصحح هذا الخطأ بإعادة كتابة شيك جديد متضمن المعلومات الصحيحة في كل من اسم الزبون ورقم حسابه والمبلغ المحسوب

6. خطأ في صب حساب في غير حسابه الأصلي: ويكون هذا الخطأ ما يقع في المصلحة المختصة عموماً، مثال: (1) حساب فاتورة الكهرباء والغاز يندرج ضمن حساب فاتورة الهاتف

(2) حساب فاتورة أثاث المكتب اللازمة لا يندرج ضمن حساب فاتورة نفقات البعثة les frais de maison

تصحيح الخطأ: يتم إعادة كل حساب إلى حسابه الأصلي وكتابة فواتير جديدة

7. الأخطاء الفنية: وهي التي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق أو إتباع المبادئ أو الإجراءات أو الطرق والسياسات المحاسبية في معالجة العمليات المالية بالدفاتر والسجلات سواء أثناء القيد أو الترحيل أو في نهاية السنة عند إجراء التسويات الجردية أو الحسابات الختامية أو القوائم المالية.

اكتشاف وتصحيح الخطأ: يكتشف هذا الخطأ عند معالجة القوائم المالية لإجراء عملية الجرد والتسوية فيقوم المحاسب البنكي بإعادة النظر لكل القوائم والعمليات المقام بها خلال السنة للعثور على العطل وإعادة تسوية سواء إرجاع الحساب إلى قيده الأصلي أو المبلغ المحسوب.

8. الخطأ المستورد: هو خطأ يأتي من مؤسسة أخرى عبر قوائم مالية التي تأتي من مؤسسات لمستخدم للمؤسسة والتي يتم اكتشافها على مستوى البنك.

تصحيح الخطأ: يتم تصحيح ومعالجة هذا الخطأ عن طريق كتابة رسالة إلى مؤسسة المستخدم من أجل تصحيح الخطأ الموجود في القائمة المالية المرسله إلى البنك.

9. أخطاء التكرار: وهي تنجم عن تكرار تسجيل عملية ما في السجل اليومية مثال: زبون أحمد قرض بقيمة 200.000.000 دج وعند تسجيل العملية من طرف البنك le caissier de banque وعن طريق السهو قام تسجيلها مرتين.

اكتشاف وتصحيح الخطأ: يتم اكتشاف الخطأ في آخر الدوام حيث يقدم le caissier de banque جميع العمليات التي قام بها وعند معالجتها والإطلاع عليها ومقارنتها مع العمليات المسجلة في النظام البنكي المعمول به Δ تكتشف تسجيل العملية مرتين فيتم محوها وإعادة تسجيلها مرة واحدة وهكذا يكون عالج الخطأ.

أخطاء كتابية رقمية: وهي الأخطاء التي تحدث عند التسجيل في دفتر اليومية للبنك أو عند الترحيل مثال: شراء أثاث مكتب للبنك بقيمة 650.000.000 دج ولكن يتم تسجيل المبلغ في العملية 65.000 دج

اكتشاف وتصحيح الخطأ: يكتشف هذا الخطأ عندما يقوم المحاسب بإدراج وتسجيل العملية فيجد أن المبلغ المدفوع ليس هو المبلغ المسجل فيعود إلى تسجيل العملية في الحساب ويصحح الخطأ بحيث يعيد كتابة المبلغ بالشكل الصحيح 650.000.000 دج.

تصحيح الخطأ: تقوم المؤسسة المعنية بكتابة استدعاء وإرساله إلى المحامي المكلف للحضور وتسوية الوضعية حيث يقوم بإرجاع المبلغ الذي أخذه زيادة عن مستحقاته 3.420.000 ويضاف إلى المبلغ TVA: 38.000 وبهذا تكون قد أضيفت إلى المبلغ وتصبح القيمة المدفوعة إلى حساب TVA: 380.000

4) خطأ السهو (خطأ مالي كتابي):

ويتمثل هذا الخطأ في حساب المال حيث يقوم صراف البنك le caissier de banque عن طريق السهو وبتمرير عمليتين في حساب زبون واحد وهذا الخطأ نادر قليلا ما يحدث أي سحب مبلغ زبون لحساب زبون آخر بالخطأ
مثال:

حساب فتيحة يسحب من حساب غزلان ويتم اكتشاف الخطأ عن طريق الشيكات أي شيك باسم غزلان.

● شيك رقم (01) 70.000 (فتيحة)

● شيك رقم (02) 50.000 (غزلان) الفرق: 20.000

● سحب 70.000 من حساب فتيحة

● سحب 70.000 من حساب غزلان

3) خطأ كتابي حسابي في البنك:

البنك يقدم قروض لتشغيل الشباب وكذلك قروض عقارية ولما يحين موعد استحقاقها لدفع الديون ولم يسدد الزبون ما عليه من ديون ويتأخر عن موعد الاستحقاق ويتجاوز المدة القانونية المتفق عليها يقوم البنك بالإجراءات القانونية أي يحول الملف إلى العدالة عبر محامي معين يتم اختياره من طرف البنك المعني وبالتالي تخصص من حسابه أي من حساب الزبون المعني أتعاب المحامي:

مج مصاريف القضية = أتعاب القضية – أتعاب القضية TVA x

مثال: رفعت قضية ضد الزبون عمر الذي لم يسدد الدين الذي عليه المقدر بـ 500.000 دج وقدرت أتعاب القضية بمبلغ 20.000 دج إذن: $20.000 - 20.000 \times 19\% = 16200$ يستحق المحامي أتعابه بـ 16200

اكتشاف الخطأ في حساب TVA : $20.000 - 38000 = 19620$.

حدود الدراسة:

لقد وجدنا الكثير من الصعوبات من خلال الدراسة الميدانية, حيث العمل في البنك كان صعبا نوعا ما , بسبب طبيعة نظام عمل البنك , فان اخذ المعلومات بخصوص التدقيق و الرقابة الداخلية داخل البنك معدومة تقريبا نظرا للأسباب التالية :

-طبيعة نظام عمل البنك نظرا لوجود حسابات خاصة يتعاملون مع البنك.

-التحفظ و السرية الكبيرة للمعلومات و البيانات المالية للبنك.

-انحصار عمل المدققين و المراقبين بسبب وجود أنظمة الكترونية على أجهزة الكمبيوتر مختصة بعملية التدقيق.

خلاصة الفصل الثالث:

لعملية التدقيق و الرقابة أهمية بالغة في البنك وهي من الاعمال اليومية وذلك نظرا لأهمية البنك و مكانته في الاقتصاد الوطني.

ان قيامنا بهذا التربص المثل في التربص داخل البنك الخارجي الجزائري كان لنا بمثابة صورة حقيقية عن التدقيق رغم السرية و التحفظ على المعلومات و البيانات المالية . وهذا ما جعلنا نقف عند واقع وأهمية و مكانة ودور الرقابة الداخلية و التدقيق في البنوك.

الخاتمة العامة:

لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية الوطنية منذ القرن الماضي تطورا ملحوظا و كبر حجمها و تشيعها
فرض عليها الاهتمام الجدي بوضع إستراتيجية تنموية شاملة تعتمد على إمكانياتها الداخلية في مواجهة التحديات
الجديدة.

و لكي تتمكن هذه المؤسسات من إثبات وجودها وضمان بقائها واستمرارها، ظهرت حاجة الإدارة إلى أساليب
و أدوات تسيير حديثة تساعد على التحكم بشكل جيد في أنشطتها ، مما أدى إلى ضرورة وضع نظام للرقابة
الداخلية فعال بالمؤسسة يكون كفيل في حماية هذه المؤسسات ومجوداتها من مختلف التلاعبات والإهمال، كما
أنه لا بد من وجود أداة داخلية تعمل على فحصه و تقييمه و ذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف و
تقديم التوجيهات المناسبة لتعديله وتحسينه، فأدى ذلك إلى ظهور وظيفة التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات،
وهذه الوظيفة تعتمد على تنظيم جيد و تقسيم الوظائف وتحديد المسؤوليات، وعلى نظام محاسبي سليم و
عناصر بشرية مؤهلة و أدوات رقابية ملائمة.

يهدف موضوع هذا البحث إلى إبراز دور التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية تبعا للقواعد
الموضوعة، حيث تناولنا في الجزء النظري إلى الإطار وكذا تقييم النظري إلى ماهية كلا من التدقيق الداخلي
ونظام الرقابة الداخلية، أخذنا بالحسبان لمحة حول التدقيق بصفة عامة، حيث تبين أن التدقيق الداخلي جزء
من الرقابة الداخلية، فيعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في المؤسسات الاقتصادية وجود علاقة بينهما حيث
مهمته اكتشاف الأخطاء من غش وتلاعب وتعمل على تصحيح البيانات المحاسبية لتوفير معلومات مهمة واللازمة
أي الإبلاغ الفوري عن الأحداث التي تؤثر على المركز المالي أدقة وواضحة، كما أن التدقيق للمؤسسة واستقراره
للوصول إلى معلومات محاسبية، يعد مطلبا ضروريا والهدف الرئيسي من هذه العملية حماية أصول المؤسسة من
بينها المركز المالي ومحاولة البقاء في دائرة الأعمال..

1-النتائج المتوصل إليها

-عملية التدقيق الداخلي تعتبر وظيفة داخلية تابعة للإدارة المؤسسة تقوم بنشاط رقابي مستقل؛

-- يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم و تحسين أنظمة الرقابة الداخلية ؛

-التدقيق الداخلي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية حيث يقوم من خلالها بتقييم و اختبار مدى تماشي
النظام في المؤسسة مع متطلبات الإدارة والعمل على تحسينه؛

-يوفر التدقيق الداخلي المعلومات العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص و تقويم سلامة نظام الرقابة
الداخلية؛

--يعد نظام الرقابة الداخلية الفعال أحد العوامل الأساسية في نجاح المؤسسة محل الدراسة البنك bea

-يساعد نظام الرقابة على التحكم في وظائف المؤسسة محل الدراسة من أجل تحقيق أهدافها

- كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع الغش والتزوير و التلاعب.

-نتائج اختبار الفرضيات:

تعتبر فرضيات البحث مهمة جدا كونها يتم من خلالها السير في هذا البحث بشكل منضبط وسليم، وعليه نبرز أهم النتائج المتوصل إليها بعد الدراسة من خلال التالي:

-الفرضية الأولى:

التدقيق الداخلي هي وظيفة يقوم بها موظفون يعون للمؤسسة، تتمثل في فحص السجلات المحاسبية والتحقق من الكشوفات المالية الختامية لها ومن بين أدواته الاستفسار وأهم وظائفه إكتشاف الإحتيال والتلاعب وتقديم توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخلية.

-الفرضية الثانية:

نظام الرقابة الداخلية هي خطة محكمة تسطرها المؤسسة، تهدف إلى حماية أصولها من السرقة والضياع وسوء الاستغلال عن طريق التأكد من المعلومات المحاسبية والإدارية، ومن أهم إجراءاتها التأكد من صحة المستندات والرقابة المزدوجة.

-الفرضية الثالثة:

وهي على النحو التالي " هناك علاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية " ومن خلال ما تم تطرق إليه في الشق النظري ومن خلال المقابلة الميدانية التي قمنا بها تم تأكيد هذه الفرضية، نعم هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك راجع لما يقدمانه لبعضهما من أجل إنجاح سيرورة عمل المؤسسة. يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية باعتباره أداة من أدوات الرقابة الداخلية وذلك من أجل الحرص على ضمان الدقة في العمليات . و محاولة تجنب الخسائر . و عليه فان الفرضية الصحيحة و يمكن العمل بها .

الاقتراحات

- ضرورة تبعية التدقيق الداخلي كأعلى سلطة في المؤسسة، مما يتيح تدعيم استقلالية المدقق الداخلي؛
- ضرورة توثيق إجراءات الرقابة الداخلية لإرساء مبادئ الشفافية ولمساعدة على اكتشاف أوجه القصور إن وجدت.
- اهتمام بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية من خلال اختيار موظفين ذوي المؤهلات العالية والخبرة والكفاءة اللازمة؛
- ضرورة دعم الإدارة العليا في المؤسسة لتدقيق الداخلي وتعاون مختلف الموظفين التابعين لمؤسسة؛
- تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي.

-آفاق الدراسة:

نقدم بعض العناوين كأفاق مستقبلية لدراسة التي لا يزال البحث فيها يتطلب اهتماما كبيرا خصوصا لطبيعة الموضوع والتطورات المستمرة، ونذكر ما يلي:

- دور التدقيق في تقويم نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير التدقيق الجزائرية؛
- اختبار فعالية التدقيق الداخلي باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية؛
- مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- خالد عبد الله ,علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية و العلمية ,دار وائل, الاردن.
- 2- عمارة مريم ,حامد نور الدين ,التدقيق الداخلي للثببتات في المؤسسات الاقتصادية ,وهران للنشر,2016.
- 3- خلف عبد الله,الوردات التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق,الطبعة الأولى ,مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ,الأردن ,2006.
- 3-كمال محمد سعيد ,كامل النونو,مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في بنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ,مذكرة شهادة الماجستير ,قسم محاسبة و التمويل ,الجامعة إسلامية ,2009.
- 4-شمال نجاه,تقييم أثرالتدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل تام المعلومات المحاسبية ,محلة الأسواق و المالية .
- 1-عبد الفتاح محمد الصحن , محمد السيد سرايا,الرقابة و المراجعة على المستوي الكلي و الجزئي , الدار الجامعية , مصر .
- 2- خالد أمين عبد الله، عمم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 3- طواهر محمد التهامي . صديقي مسعود . المراجعة و تدقيق الحسابات لإطار النظري و الممارسات التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .2003
- 4- غسان فلاح المطارنة . تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية ،عمان ، 2009.
- 5- لجنة المنظمات الراعية، الرقابة الداخلية-إطار متكامل- ، ترجمة الهيئة السعودية لمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية، 2010 .
- 6- هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2006.
- 7- عمر سعيد و آخرون . مبادئ الإدارة الحديث ,مكتب دار الثقافة , الطبعة الأول , عمان,2003.
- 8- جميل أحمد توفيق, إدارة الأعمال مدخل وظيفي ,الدار الجامعية ,الإسكندرية . مصر , 2000.
- 9- لوردات,خلف عبد الله ,التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولية ، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع.سنة 2001.
- 10- معن محمود ، عاصرة مروان محمد بني احمد ، القيادة والرقابة والاتصال الإداري ، دار الحامد ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008.

11- رزق أبو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، الطبعة 44 الأولى.

12- إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2012.

13- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، ط 2، دارالمسيرة، عمان، الأردن، 2010.

14- أحمد قايد نور الدين . التدقيق المحاسبي . الطبعة الأول، دار الإعصار العلمي، عمان ، الأردن ، 2017.

16- مقدم خالد و عبد الله مايو. نظام الرقابة الداخلية ، مطبوعة مقدمة لطلبة قاصدي مرباح، الجزائر 2015.

الرسائل الجامعية:

1- فضيلة بوطورة ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم علوم التسيير جامعة المسيلة الجزائر 2007 مذكرة منشورة.

2- أممي السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة يف المراجعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

3- غنو عبد القادر ، دور المراجعة الداخلية تفعيل النظام الرقابة دراسة حالة مؤسسة vip Dahra حجاج، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة عبد حميد بن باديس – مستغانم 2016-2017.

4- رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، الجامعة الإسلامية مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، غزة، 2014.

5- إيمان العماري، دور التدقيق في ظل معالجة الاللكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، أطروحة دكتوراة، تخصص محاسبة مالية، بنوك، شلف.

6- عصام الدين محمد متولى، المراجعة و تدقيق الحسابات ، (جامعة العلوم و التكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة)، الصنعاء، 2009.

7- رغدة براهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة و تمويل الجامعة الإسلامية ، غزة 2014.

8- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.

9- فضيلة بوطورو، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في بنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، الجزائر.

10- عادل غزي ، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية ، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهيكل العمومية التونسية ووزارة الشؤون 46 الاجتماعية، تونس 2018.

11- وادري سليمة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مستغانم ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، العلوم المالية و محاسبة تختصص: التدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم ، 2014-2015.

12- أحمد قايد نور الدين، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية مذكرة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين 2011.ص22.

القوانين :

- معهد المدققين الداخليين، للممارسة المهنية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، 2017.

المراجع بالغات الأجنبية:

-La Source: Reda Khelassi, *Le Contrôle Interne Des Organisations*, Houma édition, Alger, 2013.

-institut français de l'audit et du contrôle internes, *cadre de référence international des pratiques professionnels de l'audit interne*, édition , 2013, paris .

-power –resoyeces corporation-power cia review ,2004 .

ملخص

يعد التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا و مختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات و البيانات التي تتميز بالمصداقية والجودة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية ، و ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع، "كتب مجلات - مؤتمرات و غيرها " و في ما يخص الدراسة ميدانية عبارة عن أسئلة مقابلة مقدمة للمدقق الداخلي في البنك الوطني الجزائري ، من أجل تحديد تأثير كل من مهام المدقق الداخلي و مبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، و من أهم النتائج المتوصل إليها هي أن التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية حيث يقوم من خلالها بتقييم و اختبار مدى تماشي النظام في المؤسسة مع متطلبات الإدارة و العمل على تحسينه و تقديم التوصيات اللازمة.

كما يوفر التدقيق الداخلي المعلومات لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص و تقويم سلامة نظام الرقابة الداخلية، و يعد نظام الرقابة الداخلية الفعال أحد العوامل الأساسية في نجاح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي- نظام الرقابة الداخلية- المدقق الداخلي- المعايير -المدقق

Internal auditing is one of the basic functions in the organization that the senior management and various departments and departments depend on as a source of information and data that are characterized by credibility and quality.

This study also aims to show the role of internal auditing on the efficiency of the internal control system, by relying on a set of references on the subject, "books, magazines, conferences, etc.."

Regarding the field study, it is interview questions presented to the internal auditor in the bank. Algerian National, in order to determine the impact of each of the tasks of the internal auditor and its professional principles on the improvement of this system, and one of the most important findings is that the internal audit is a tool of internal control, through which it evaluates and tests the compatibility of the system in the institution with the requirements of management And work to improve it and make the necessary recommendations.

Internal audit also provides information to the higher management to make its decisions and assists them in examining and evaluating the integrity of the internal control system. An effective internal control system is one of the main factors in the success of the organization.

